الأبعاد السياسية للسياحة: منظوري العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في تفسير أزمات السياحة في مصر

احمد محروس خضير
مدرس بقسم الدراسات السياحية
كلية السياحة والفنادق-جامعة مدينة السادات

المخلص
بالرغم من تزايد الاهتمام المشترك بين علمي السياسة والسياحة في تناول موضوعات متبادلة، إلا أن التركيز المشترك تم على موضوعات عملية ارتبط بموضوعات الإرهاب والعنف أو ارتبط بحالة محددة، في الوقت الذي أهمل فيه الاهتمام بجوانب وأبعاد أخرى للسياسة في تأثيرها على السياحة وتحديدا الجوانب النظرية لبعض الأبعاد السياسية الخارجية للسياحة، وأهمها بعدي العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي. يكشف البحث في الحالة المصرية عن أن العديد من الأزمات السياحية يعود في جانب منه كذلك إلى البعد الدولي في استغلال السياحة كأداة ضغط اقتصادي على مصر مما يخلق حالة من التبعية للخارج. تمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل: **كيف يمكن تفسير جانب من أزمات السياحة في مصر من المنظور المعرفي لعلم السياسة في بعديه الدولي: نظرية العلاقات الدولية ونظرية الاقتصاد السياسي الدولي؟** ، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية قوامها : المنهج الاستكشافي الوصفي التحليلي: و الأداة الثانوية. خلصت الدراسة إلى أن نظرية التبعية تعد هي النموذج الأكثر انتشارا في أدبيات التنمية السياحية والذي يمكن أن يفسر جانب كبير من مشكلات السياحة في الدول النامية ومنها مصر. وإذا ما أضيف إليه الحاجة إلى الاقتراض من الخارج فإن هذه التبعية يمكن أن تتعمق في ظل الاشتراط بإتباع المطالبة مسار السياسات الغربية في التحديث والمتمثلة في تعزيز التوجه نحو الرأسمالية من خلال تقليل الإنفاق وتعظيم الإيرادات. وهي سياسات قد تكون لها آثارا سلبية داخلية يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية على قطاع السياحة، حيث أن الاضطرابات التي قد تنجم عن تطبيق هذه السياسات يمكن أن تتسبب في المزيد من التأثير السلبي على السياحة. وقد بينت الدراسة من منظور العلاقات الدولية أن السياحة يمكن أن تستغل كأداة سياسية وتوظف سلبا في العلاقات الدولية الصراعية بين الدول. ومن ثم فإن إتباع سياسات المؤسسات النقدية وهي مؤسسات تسيطر عليها الدول الغربية يمكن أن يجعل حالة التبعية لا تقتصر فقط على التبعية الاقتصادية وإنما قد تمتد إلى تبعية القرار السياسي الخارجي ومنه القرار السياحي.

مقدمة

رغم حداثة الاهتمام المتبادل بين حقلي العلوم السياسية والسياحية في التطرق إلى موضوعات مشتركة مؤخراً مع مطلع التسعينات بخاصة منذ التحولات العديدة التي بدأ يشهدها العالم منذ التسعينيات، وانعكاساتها على السياحة، كانهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية، والأحداث الإرهابية التي اجتاحت العالم، والحرب في البلقان، إلا أن معظم التركيز كان ومازال منصبا على موضوعات أو حالات محددة ارتبطت في الغالب بحدث معين مما جعل التحليل المشترك يعاني من فجوتين: الأولى التركيز على الجوانب المتعلقة بالإرهاب في تناول تأثير ما هو سياسي على ما هو سياحي وهو ما يعد قصورا في التحليل؛ لأن أبعاد سياسية عديدة بخلاف الإرهاب قد تؤثر على السياحة. الثانية أن التحليل يقتصر على حالة محددة قد تكون دولة أو بالأكثر منطقة دون إجراء دراسات عالمية لتأثير ما هو سياسي على ما هو سياحي. فبحسب Robert Poirier فإن قلة من الدراسات السياحية اهتمت بتناول الجوانب المتعلقة بالسياسة في أوقات غير أوقات العنف السياسي مثل تأثير السياسات العامة الحكومية على التنمية السياحية لكل حالة أو دور علم السياسة في المساعدة في عملية اتخاذ القرار السياحي، أو أهمية تحليل المخاطر السياسية عند الشروع في بدء أي استثمار وتحديداً في قطاع السياحة(Poirier, 1997: pp. 675-680).

ويتفق الباحث مع ذلك، فالجوانب السياسية لدراسة السياحة لا ينبغي أن تقتصر على الجانب المتعلق بالإرهاب أو ترتبط بحادث معين. فهناك أبعاد سياسية لم تحظى بأولوية في البحث السياسي للسياحة سواء داخلية كدراسة تأثير طبيعة النظام السياسي أو نمط الفكر الأيديولوجي للنظام السياسي على السياحة أو خارجياً كالتوظيف السياسي للسياحة في سياق العلاقات الدولية بين الدول أو جوانب الاقتصاد السياسي للتنمية السياحة. ورغم هذا فقد جمع Joan C. Henderson الأبعاد السياسية للسياحة وصنفها في أربعة مجموعات (Henderson, 2002: P17): المجموعة الأولى: تحليل السياسات العامة السياحية، والمجموعة الثانية: الاقتصاد السياسي والتنمية السياحية، المجموعة الثالثة: الاستقرار السياسي والسياحة، والمجموعة الرابعة: السياحة والسلام العالمي والعلاقات الدولية. بينما وسع كولين مايكل هال من هذه الأبعاد إلى سبعة أبعاد سياسية للسياحة (هال، ٢٠٠٣: ص٣٥):

١- دور الحكومة في السياحة.
٢- السياسات السياحية.
٣- السياحة والعلاقات الدولية.
٤- السياحة والعنف (الإرهاب) والثورة.
٥- السياحة والتنمية.
٦- السياحة والإيديولوجيات والتنشئة السياسية والتغير القيمي.
٧- السياحة في المجتمعات الرأسمالية.

وإذا ما تطرق البحث والتحليل إلى الحالة المصرية لوجدنا أن مصر تواجه في الآونة الأخيرة العديد من المشكلات والأزمات التي تؤثر بالسلب على جوانب عديدة من حياة المواطنين، ورغم أن العديد من الدراسات اتفقت على أن السياحة يمكن أن تكون طوق النجاة لمصر للخروج من أزمتها، إلا أن السياحة ذاتها أضحت تواجه مشكلات وأزمات، يعد ما هو سياسي سببا كبيرا فيها. فالمشكلة الأكبر أن السياحة ذاتها أضحت تواجه مشكلة تعوق قيامها بهذا الدور، وبخاصة أن السياحة أصبحت تستخدم كأداة ضغط على اقتصاد الدول المصدرة لها ومنها مصر. فبعد أن اقتصر الأدب السياسي للسياحة على أنها يمكن أن تكون أداة في تحسين العلاقات بين الدول وأنها قد تكون أداة لتعزيز السلام العالمي، فإن نموذجاً معرفياً جديداً اتجه إلى اعتبار أن السياحة قد تكون ذريعة تستخدمها الدولة المرسلة للسياحة ضد الدول المستقبلة أو المصدرة لها مثلما حدث في مصر إبان حادثة الطائرة الروسية، علاوة على ذلك فإن السياحة يمكن أن تخلق حالة من التبعية بين الدول النامية المصدرة والدولة المتقدمة المرسلة للسياحة. ففي معرض التطرق إلى هذه المشكلات، فإن العديد من الكتابات والأوراق البحثية الحديثة تنبهت إلى أن جزء كبير من مشكلات السياحة يعود في جانب منه إلى اعتبارات سياسية. فالربط بين ما هو سياسي وسياحي أضحي مرشحا بقوة لتفسير العديد من مشكلات السياحة في مصر، بل والعديد من الأزمات الاقتصادية والمجتمعية التي تواجه مصر مؤخراً (مؤتمر مستقبل صناعة السياحة في المنطقة العربية والشرق الأوسط: التحديات والتوقعات،٢٠١٦).

ولأن الدول الآن تعيش في عصر العولمة والذي يشهد تأثيراً متزايداً لما هو عالمي ودولي على ما هو داخلي ومحلي، فإنه من الأهمية التطرق إلى تفسير أزمات السياحة المصرية الحالية من منظور سياسي خارجي، وتحديداً منظوري العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي. يدعم أهمية هذا التوجه أمران: الأول أن الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي المصري يشير في مناسبات عديدة إلى تدخل أجهزة خارجية مختلفة في العديد من الأحداث والأزمات التي يعيشها المجتمع المصري ومنها أزمات السياحة وبخاصة الأحداث الإرهابية الأخيرة وبخاصة منذ حادثة الطائرة الروسية في أكتوبر ٢٠١٥ والتفجيرات التي شهدتها كنيستي الإسكندرية وطنطا في إبريل ٢٠١٧، وحادثة تعرض أتوبيس المنيا للعمل الإرهابي مايو ٢٠١٧ وهذا الحديث لم تشهده مصر في الأحداث الإرهابية حتى أعتاها كحادثة الدير البحري ١٩٩٧، وهو ما يرشح أهمية تناول منظور العلاقات الدولية في تفسير الأزمة السياحية الحالية في مصر. الثاني: لجأت الحكومة المصرية إلى الاقتراض من مؤسسات النقد الخارجي رغبة منها في مواجهة الوضع الاقتصادي الحرج، ويرى البعض أن الاقتراض من الخارج يقتضى تطبيق حزمة من الإجراءات والشروط الاقتصادية على العديد من القطاعات ومنها السياحة مما قد يخلق حالة من التبعية للخارج. وهو ما يرشح أهمية تناول منظور الاقتصاد السياسي كذلك.

المشكلة البحثية

تنطلق الدراسة من أنه بالرغم من تزايد الاهتمام المشترك بين علمي السياسة والسياحة مؤخراً في تناول موضوعات متبادلة، إلا أن التركيز المشترك تم على موضوعات عملية ارتبط بموضوعات الإرهاب والعنف أو ارتبط بحالة محددة، في الوقت الذي أهمل فيه الاهتمام بجوانب وأبعاد أخرى للسياسة في تأثيرها على السياحة وتحديداً الجوانب النظرية لبعض الأبعاد السياسية الخارجية للسياحة، وأهمها بعدي العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي. وبالنظر إلى الحالة المصرية وما تعرضت إليه السياحة في مصر مؤخراً من أزمات داخلية بسبب الحوادث الإرهابية وأحداث عدم الاستقرار السياسي، فإن بحثا متعمقا في المنظور الدولي للسياحة المصرية يكشف عن أن العديد من الأزمات السياحية يعود في جانب منه كذلك إلى البعد الدولي في استغلال السياحة كأداة ضغط اقتصادي على مصر مما يخلق حالة من التبعية للخارج. كل ما سبق يجعل من الأهمية تناول الأبعاد السياسية للسياحة من المنظور الدولي وتحديداً منظوري العلاقات الدولية ومنظور الاقتصاد السياسي الدولي. يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل: **كيف يمكن تفسير جانب من أزمات السياحة في مصر من المنظور المعرفي لعلم السياسة في بعديه الدولي: نظرية العلاقات الدولية ونظرية الاقتصاد السياسي الدولي؟**

أهمية الدراسة

- تعد هذه الدراسة نوعاً من الدراسات البينية ومن ثم يمكن أن تفيد في إثراء حالة البحث المشترك بين علمي السياسة والسياحة من ناحية، ومن ناحية أخرى كونها دراسة استكشافية فإنها يمكن أن تفيد في التطرق لمعلومات من شأنها إفساح المجال لمزيد من الدراسات في هذا الجانب الذي تقل فيه الدراسات السياسية للسياحة وهو مجالي العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي.
- يمكن لهذه الدراسة أن تفيد حالة البحث السياحي في مصر كونها تمر بظروف سياسية دولية وُظفت فيها السياحة في أكثر من موقف ضد مصر، ومن ثم يمكن أن يسهم هذا البحث في إلقاء مزيد من الضوء على الجوانب المختلفة لتوظيف السياحة في العلاقات الدولية.
- كذلك تعد مصر دولة نامية تمر بحالة انتقالية في السنوات الأخيرة وتعاني من أزمات اقتصادية فرضت على صانع القرار السياسي ضرورة التوجه للخارج للاقتراض من المؤسسات الدولية، وهو ما يعطي الدراسة أهمية كونها تلقي الاهتمام على السياحة من منظور الاقتصاد السياسي ونظرياته المختلفة وتحليل الجوانب المختلفة لتوظيف السياحة في سياق علاقات الاقتصاد السياسي الدولي.
- تأتي أهمية الدراسة كذلك من تقديمها لمنظور جديد ومختلف لأزمات السياحة في مصر وهو المنظور السياسي الخارجي والتنموي وذلك من خلال تقديم نموذج تفسيري مقترح من هاذين المنظورين.

أسئلة الدراسة:

١- ما أهم رؤى نظريات العلاقات الدولية للسياحة؟
٢- ما هي الجوانب المختلفة لتوظيف السياحة في العلاقات الدولية بين الدول؟
٣- ما أهم رؤى نظريات الاقتصاد السياسي الدولي للسياحة؟
٤- ما هي الجوانب المختلفة لتوظيف السياحة بحسب منظورات الاقتصاد السياسي الدولي؟
٥- كيف يمكن تقديم تفسير لمشكلة السياحة في مصر على ضوء منظوري العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي؟

أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على نظريات العلاقات الدولية.
- دراسة كيفية تناول نظريات العلاقات الدولية للسياحة.
- تحليل الجوانب المختلفة لتوظيف السياحة في العلاقات الدولية بين الدول.
- التعرف على تناول نظريات الاقتصاد السياسي الدولي للسياحة.
- تحليل الجوانب المختلفة لتوظيف السياحة بحسب منظورات الاقتصاد السياسي الدولي.
- تقديم نموذج مقترح لتفسير علم السياسة للازمات السياحية الأخيرة في مصر من منظوري نظريات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسية.

منهجية الدراسة:

١- المنهج الاستكشافي الوصفي التحليلي: وذلك بوصف ومراجعة الأدبيات النظرية ذات الصلة وتحليلها وربطها بأدب السياحة. تعد الدراسة من نوع الدراسات الاستكشافية الوصفية التي تستهدف إلى استكشاف الرابطة بين جوانب وأبعاد محدد لعلم السياسة وعلاقتها ونظرتها بالسياحة. لذا فان المنهج الوصفي الاستكشافي التحليلي يعد منهجا ملائما لهذه الدراسة.
٢- منهج دراسة الحالة: وذلك كونها تهتم بالدرجة الأولى بالسياحة في الحالة المصرية وتطبيق الإطار النظري عليها مع الوصول إلى نموذج تفسيري مقترح
٣- أدوات جمع المعلومات: الأداة الثانوية بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، بهدف إثراء موضوع الدراسة بشكل علمي، وذلك من أجل التعرف علي الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدارسة.

مراجعة الأدبيات

رغم أن حالة البحث في مسألة الربط بين السياسة والسياحة ليس لها تاريخ طويل، إلا أن الفضل في تحقيق مثل هذا الربط يعود بالأساس إلى ليندا ريشتر Linda Richter عام ١٩٨٩ عندما قدمت مؤلفها بعنوان: سياسة السياحة في آسيا عام ١٩٨٩ من خلال تطبيق هذه العلاقة على عشرة دول أسيوية(**Richter**, 1989). صحيح كانت هناك دراسات تطرقت إلى إشكالية العلاقة بين الحقلين، إلا أنها لم تكن سوى دراسات ناقدة لحالة عدم الارتباط بين الحقلين، منها دراسة ماثيوس (Mathews, 1975)بعنوان البحث في السياحة الدولية والعلوم السياسية وفيها تنبه إلى إهمال أدبيات السياحة إلى

الأبعاد السياسية، ودراسة (Richter, 1983) بعنوان سياسة السياحة والعلوم السياسية: حالة من الإهمال غير المرغوب وفيها تناولت حالة الإهمال من جانب العلوم السياسية لدراسة السياحة رغم أهميتها مقدمة بداية مقترحة للربط بين الحقلين في مجالات السياسات السياحية والنظم الداخلية وبخاصة الأمريكية والعلاقات الدولية. وقد حفزت دراستي Linda Richter باحثين آخرين لتناول مثل هذه العلاقة كدراسة C. Michael Hall عن الساحة والسياسة: سياسية السياسات والقوة والمكان عام ١٩٩٤ متناولا الجوانب النظرية لعلم السياسة في دراسة السياحة والأبعاد السياسية في دراسة السياحة. ومؤلف يال مانسفيلد وابرهام بيزام عام ١٩٩٦ بعنوان السياحة والجريمة وقضايا الأمن الدولي Tourism, Crime and International Security Issues والذي شمل على مجموعة من المقالات التي ربطت بين الجريمة السياسية والإرهاب وبين السياحة(Pizam& Mansfeld, 1996). ودراسة James Elliott عن السياحة والسياسة وإدارة القطاع العام عام ١٩٩٧ وفيها تناول دور الدولة في تنظيم السياحة ومراحل صنع السياسات السياحية(Elliott a, 1997). وقد نُقح هذا الكتاب في هذا العام أيضا بإعطائه المنظور المقارن(Elliott b, 1997). وهو ما تناوله أ. ج. فيل (A.J.Veal,2002) عندما تناول باستفاضة دور الدولة وتطوره في السياحة من خلال كتابه التخطيط والسياسات السياحية والترفيهية Leisure and Tourism Policy and Planning. في حين رصد كل من شيونج وميلر Cheong and Miller نوعان من الدراسات السياسية للسياحة: تحليل السياسات العامة والتخطيط (دراسات (Edgell,1990, Hall, 1994; Hall & Jenkins, 1995)، ودراسات الاقتصاد السياسي والتنمية .(de Kadt , 1979; Matthews, 1978) ويمكن الإضافة عليهم دراسات الاستقرار السياسي والسياحة (Pizam & Mansfield, 1996; Richter, 1992, 1999; Richter & Waugh, 1986; Sonmez, 1998) . وكذلك دراسة Poirier عام ١٩٩٧ حول استخدام علم السياسة في تحديد المخاطر السياسية من الاستثمار الاجنبي المباشر في السياحة. وايضا دراسة Timothy (2001) and Wachowiak (2006) حول الحدود السياسية للسياحة. وفي عام ٢٠٠٨ قدم (David L. Edgell, Sr.,2002) وزملاؤه مؤلفا بعنوان التخطيط والسياسات السياحية تناولوا فيه عددا من الأبعاد السياسية للسياحة وبخاصة تلك المتعلقة بالعلاقات الدولية. جاءت دراسات للتناول السياحة من منظور دورها الايجابي في تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز السلام فكان مؤلف(٢٠١٤) Wohlmuther and Wintersteiner حول علاقة السياحة بالسلام من خلال تقديم حالات عديدة لدور السياحة في تعويز السلام كما في حالات جنوب شرق اسيا وجنوب القوقاز. ويرتبط هذا النوع الأخير بالدراسات التي ربطت السياحة بالعلاقات والسلام الدولي (Brown, 1989; D'Amore, 1988, 1994; Litvin, 1998). وبينما يوجد أدبيات عديدة تتحدث عن الفوائد الاقتصادية للسياحة على الدول السياحية، فان قليل من الأدبيات ما تناولت المنافع السياسية للسياحة على الدول وبخاصة في شأن العلاقات الدولية، رغم أن مسألة الربط بين السياحة والسلام والاستقرار السياسي العالمي ليس بالموضوع الجديد. والتي وجدت في العديد من الكتابات منها: مثل الكتب المحررة: Butler and Suntikul 2010, 2013; Moufakkir and Kelly 2010; Blanchard and Higgins-Desbiolles 2013). والأوراق البحثية ل: Askjellerud 2003; D'Amore 1988; Causevic and Lynch 2011; Clements and Georgiou 1998; Higgins-Desbiolles 2006; Higgins-Desbiolles 2007; Kelly 2006; Salazar 2006; Sarkar and George 2010).

الجزء الأول: منظور العلاقات الدولية في السياحة

أولا: نظريات العلاقات الدولية ورؤيتها للسياحة

(١) النظريات الكبرى في العلاقات الدولية

يعد فرع العلاقات الدولية ضمن احد أفرع علم السياسة الرئيسية حيث يوجد جنبا إلى جنب مع فروع النظم السياسية والفكر السياسي والقانون الدولي. يعني هذا الفرع بدراسة التفاعلات بين الوحدات الدولية الفاعلة في النظام الدولي. وفي هذا السياق يوجد مدرستان أساسيتان تحكم فكر العلاقات الدولية وهما: المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية. وبهذا يتطلب تناول العلاقة بين السياحة والعلاقات الدولية التطرق إلى أهم مدراس العلاقات الدولية: المدرسة المثالية (بتصنيفاتها اللاحقة) والمدرسة الواقعية.

١- **المدرسة المثالية:** يعد جرووشيس وودرو ويلسون من ابرز دعاة المثالية من أهم أفكارها:

- تنطلق من الاعتقاد بان طبيعة الإنسان خيرة.
- الدولة ليست إلا امتدادا للإنسان الذي يسعي إلى تحقيق مثاليات بشرية.
- هناك معيارا أخلاقيا للسلوك السياسي، وهذا مرتبط بوجود أخلاقيات عالمية تحكم النظام الدولي.
- إن ما يجعل سياسة ما فعالة ليست القوة وإنما حقيقة أنها مقبولة بحرية لدى الأفراد.

وفي تحليل متقدم لهذه المدرسة تم قسم أفكارها إلى مدرسين: المدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية الجديدة

٢- **المدرسة الواقعية:** والتي من أهم روادها هانز مورجانثو والتي بنيت فروضها على ما يلي:

- تعد فكرة المصلحة في الواقع جوهر السياسة وهي لا تتأثر بظروف الزمان والمكان. تركز هذه المدرسة على المصلحة الوطنية بوصفها القانون الوحيد الذي ينبغي إتباعه في الحكم السديد سواء على صعيد السياسة المحلية أو على صعيد العلاقات الدولية. وطالما أن الأمر يخص القيم، بما في ذلك القيم المتجذرة في الدين، فقد أعطاها مورجانثو مكانا في مفهوم المصلحة الوطنية، ولكن تأثيرها على هذا المفهوم يمكن أن يكون غير مباشر، ولم يسمح بدور مباشر للقيم في تشكيل السياسة(Holsti, 1985).
- لا يتخذ الساسة سياساتهم من عواطفهم. صحيح قد يلجأ الساسة إلى عرض سياساتهم في إطار من العواطف السياسية رغبة منهم في كسب التأييد الشعبي لهذه السياسات، ولكنهم مع ذلك يميزون بين أن يفكروا من منطلق المصلحة وبين أن يروا قيمهم ومبادئهم متحققة.
- أن المبادئ الأخلاقية العامة لا يمكن أن تطبق على أعمال الدول في أشكالها العامة المطلقة بل لابد من ترشيحها لتكون صالحة لظروف الزمان والمكان المحددة.
- السياسات ما هي إلا صراع على السلطة، فالسلطة هدفها الأول والفوري مهما كانت الأهداف البعيدة والنهائية.

وكما يتضح يتمثل الاختلاف الرئيسي بين الواقعية والمثالية في النظر للطبيعة البشرية، فبينما تنظر المدرسة الواقعية للطبيعة البشرية على أنها أنانية وتسعى لمصلحتها الخاصة وهو ما ينعكس على سلوكيات الدول، فان المدرسة المثالية تنظر للطبيعة البشرية على أنها ذات طابع تعاوني يسعى للخير والتعاون. وبينما تمثل الدولة وحدة التحليل للمدرسة الواقعية بينما يمثل الأسواق والأفراد (بالنسبة للمدرسة الليبرالية) والطبقات الاجتماعية والاقتصادية(بالنسبة للمدرسة للماركسية الجديدة) وحدة التحليل للمدرسة المثالية. فكما سبق فان تصنيفات فرعية برزت في العديد من الكتابات بعد الحرب العالمية الثانية. فهولتسي Holsti تحدث عام ١٩٨٥ عن ثلاثة مدارس: الواقعية والليبرالية والماركسية الجديدة. واستنادا الى نموذج Holsti يمكن تجميع المدرستين الليبرالية والماركسية الجديدة ضمن المدرسة المثالية. وفي واقع الأمر فان التقسيمات التي قدمها علماء العلاقات الدولية لا تعدو ان تكون فروعا للتقسيم السابق: المثالية والواقعية.

(٢) موقف نظريات العلاقات الدولية من السياحة

يحاول البحث هنا الإجابة على السؤال: هل يمكن الحديث عن موقف لنظريات العلاقات الدولية من السياحة؟ تنعكس طبيعة التفكير لكل مدرسة على رؤيتها للسياحة. تأتي السياحة في مرتبة متأخرة في اهتمامات المدرسة الواقعية Afterthought حيث أن الاهتمام الأساسي للمدرسة مرتكز على الأمن والحرب، ومع هذا يمكن التوصل لاستنتاج بأن موقف النظرية الواقعية من السياحة لم يكن صريح، وإنما يمكن استنتاجه بشكل غير مباشر حيث تعتبر السياحة في تصور النظرية الواقعية هامة من أجل توفير إيرادات اقتصادية وبنية هامة من اجل تعزيز الدبلوماسية وتقوية الدولة عسكريا. بينما تحظى السياحة باهتمام المدرسة المثالية ولكن مع اختلاف المنظور بين فرعيها، وبينما تهتم المدرسة الليبرالية بالسياحة كوسيلة لخلق الاستقرار السياسي والتفاهم والسلم الدولي وهو ما يعد منظورا ايجابيا، تنظر إليها الماركسية الجديدة نظرة سلبية على أنها أداة للاستغلال الاقتصادي من جانب القوى الرأسمالية حيث انه تعظم أدوات الطبقات الرأسمالية في استغلال الطبقات الضعيفة مما يقوض الاستقرار والسلم(Webster, & Ivanov,2014). فعلى العكس من المدرسة الواقعية، فان هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن السياحة في المدرسة المثالية بفرعيها رغم اختلاف النظرة. فالسياحة كممارسة اقتصادية واجتماعية وسياسية سوف ينظر إليها بشكل مختلف بين الليبرالية والماركسية الجديدة (p p Webster, & Ivanov,2014: 167-171):

١- الليبرالية: يرى الليبراليون السياحة كشيء ايجابي فهي تعمل بشكل كبير على مبادئ السوق بما يسهم في خلق الثروة وتوفير فرص عمل، وخلق لقاءات وروابط اجتماعية... بما يؤدي إلى علاقات اجتماعية اقرب بين الشعوب مما يخلق فهم مشترك بين الدول، وهو ما يعزز السلام العالمي. بمعنى أخر فان عنصر الاتصال والتعرض لثقافات متبادلة يعد العنصر الأساسي في تحقيق السياحة لفوائدها السليمة بين الدول. وتؤكد ذلك دراسات Pizam, Jafari and Milman 1991; Pizam, Uriely, and Rachel 2000; Kim, Prideaux, and Prideaux 2007; Maoz 2010).

٢- الماركسية الجديدة: على العكس من الليبرالية يأتي الماركسيين الجدد وكذلك أنصار مدرسة التبعية Dependency ليركزوا المخرجات السلبية لعمليات السوق على اغلب سكان العالم. فأنظمة السوق وعلاقاتها بالتخلف ودور السياحة السلبي يوجد في العديد من الدراسات كدراسات Akama 2004; Bianchi 2*011* , 2002; Britton 1981, 1982; Chaperon and Bramwell 2013; Hall 2011; Munt 1994, Akama 1999; Meyer 2011; Bianchi 2004; Mbaiwa 2005).

واستنادا إلى نموذج Holsti بجمع المدرستين الليبرالية والماركسية الجديدة ضمن المدرسة المثالية وبهذا يكون النموذج التالي هو النموذج المرشح لتفسير تيارات ومدارس العلاقات الدولية في شكله المعاصر، مع إضافة بعد السياحة إلى هذه المدارس.

جول رقم (١) المقارنة بين نظريات العلاقات الدولية وموقفها من السياحة

التقسيم الثنائي	الواقعية	المثالية	
التقسيم الفرعي الثلاثي	الواقعية/ الفكر الكلاسيكي	الليبرالية/ المجتمع العالمي	الماركسية الجديدة/المادية التاريخية
وحدة التحليل	الدول	الأسواق، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الحكومية الدولية	الطبقات الاجتماعية الاقتصادية
الافتراضات بشان الطبيعة البشرية	الطابع الأناني للبشر	الطابع الخير التعاوني للبشر	الطابع الخير التعاوني للبشر
الحافز	السلام النسبي	نظام قانوني دولي قوي	المساواة الاجتماعية والاقتصادية
المسار المستقبلي للعالم	ديمومة الصراع بين الدول	نظام قانوني دولي قوي	انهيار الرأسمالية وصعود الشيوعية العالمية
مثال لنظرية من المدرسة	توازن القوى	السلام الديمقراطي	نظرية التبعية
دور السياحة	(اهتمام غير مباشر)عوائد للدولة، تسهيلات وبنية تحتية للمساعدة في الدبلوماسية	(اهتمام مباشر) تعد لسياحة طريق لتفاهم المشترك وخلق تفاعل اكبر بين شعوب الدول المختلفة	(اهتمام مباشر) تبادل اقتصادي بتداعيات اجتماعية وسلبية على الكثير من البشرية

Crai G. Webster , Stanislav H. Ivanov(2014), "Tourism As A Force for Political Stability", in Cordula Wohlmuther Werner Wintersteiner (Eds.), International Handbook on Tourism and Peace, Austria, Drava. P 169

ثانيا: الدور الايجابي للسياحة من منظور العلاقات الدولية: دور السياحة في تعزيز السلام

يمكن رصد وجهتان نظر فيما يتعلق بدور السياحة في تعزيز السلام العالمي(Isaac, 2014): الأولى: دراسات ترى أن السياحة تعد دافع لتقليل التوتر والنزاعات وهو ما يسهم في السلام بين الدول كدراسات Hall 1994; Hobson and Ko 1994. الثانية: دراسات تنفي دور السياحة في هذا الأمر ليس لعيب في السياحة، ولكن لعدم وجود دراسات إمبريقية تدعم هذا الادعاء كدراسات Cho, 2007, و Din's 1988. بداخل هذا الاتجاه يوجد العديد ممن يروا أن السياحة ليست سبب للسلام بقدر ما هي نتاح السلام والاستقرار ويبرهنون على ذلك بتدني السياحة من حيث التنمية والحركة في الدول التي تواجه عدم استقرار أو في حالات العنف والصراع(Burtner,2010: p1). لقد ساد الاتجاه الأول ومازال في دراسات السياحة ودورها السياسي انطلاقا من انه ليس بالضرورة أن تكون هناك دراسة امبريقية لإثبات دور السياحة في تعزيز السلام لان التصريحات والأمثلة الواقعية تعد إثبات امبريقي في حد ذاته لإثبات دور السياحة في السلام. وفيما يلي رصد التطور لدور السياحة في تعزيز السلام:

البدايات الأولى:يعد مارك تواين Mark Twain أول من نبه إلى دور السياحة في تعزيز السلام من خلال كتابه "الأبرياء في الخارج" عام ١٨٦٧. في هذا الكتاب يقول:

> يعد السفر ضرورة هامة من اجل مواجهة الإجحاف والتعصب والعقول الضيقة غير المتفتحة، والعديد من شعوبنا بحاجة إلى السفر لهذه الأسباب. وبشكل أكثر تفصيلا، لا يمكن معرفة الرؤى الخيرة

والمفيدة حول الأشخاص والأشياء من خلال التقوقع في ركن صغير وضيق في الأرض مدى الحياة.

ويعود الفضل في تحويل كلمات مارك تواين إلى واقع عملي إلى المدرس الألماني ريتشارد شيرمان Richard Schirrmann, عام١٩٠٩ والذي علم طلابه أهمية أن يذهبوا بأنفسهم لرؤية عجائب الطبيعة ومعرفة الأشخاص والأشياء والغابات بأنفسهم وليس عن طريق القراءة عنها في الكتب. بل دعاهم إلى تجاوز الحدود من اجل الاطلاع على الثقافات واللغات المختلفة للجيران داعيا إلى إنشاء بيوت الشباب من اجل التقاء الشباب في العالم اجمع من اجل تعزيز السلام بما تفاد منه البشرية ككل. وبشكل مماثل وشبيه قام جان بارود Jean Barraud في فرنسا بتنظيم رحلات لطلاب فرنسا إلى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ من اجل تحقيق لمزيد من الفهم المشترك بين شباب الدولتين. وقد نجم عن هذه الجهود تأسيس اتحاد منظمات سفر الشباب (FIYTO).

وفي عام ١٩١٩ وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، قام العديد من قادة الأعمال ورجال الأعمال بتأسيس العديد من المؤسسات التجارية ومؤسسات مبادلة السلع والخدمات وكان من ضمن أهدافها خلق روح الأمل والود لتحل محل مشاعر الخوف والقلق التي سادت وأعقبت الحرب العالمية الأولى من خلال بعث روح التعاون والود الدوليين وخاصة بين رجال الأعمال، وقد توجت أعمالهم بإنشاء الغرفة الدولية للتجارة وقد احتفظوا لأنفسهم بمسمى تجار السلام. وفي مجال السياحة ظهرت حركة مماثلة عام ١٩٣٢، حيث قام عدد من المهنيين والعاملين في السياحة والسفر بإنشاء تنظيم مماثل. فقد تلقى عدد من المهنيين في السياحة والسفر في باريس ترحيبا كبيرا من مضيفيهم في ستوكهولم. هنا ولدت فكرة الصداقة الدولية الناجمة عن السياحة والسفر. وهو بداية إنشاء منظمات تعنى بهذا الأمر ومنها Skal International والتي تعد اكبر تنظيم سياحي دولي يضم التنفيذيين في مجال السياحة والسفر بحوالي ١٨.٠٠٠ عضو في ٤٥٠ مدينة في حوالي ٨٥ دولة.

بروز سياحة المواطن: أول من تحدث عن هذا النمط كان الرئيس الأمريكي إيزنهاور .Dwight D Eisenhower عندما تحدث عن دول المواطنين في تعزيز الفهم المتبادل. فقد كان أول من اعترف بان المواطنين والشعوب من أمم مختلفة يمكنها أن تصل الفجوات السياسية والاجتماعية التي لا تصلها الحكومات وفي ها يقول: (لدي اعتقاد مستمر، مثلما وجد هذا الاعتقاد لدى كثيرين قبلي، بأن العلاقات السلمية بين الأمم تتطلب فهم متبادل واحترام بين الشعوب والإفراد).

وقد تطور هذا التعبير ليتحول في عالم الدبلوماسية إلى ما يسمى الدبلوماسية الشعبية لتشير إلى نمط جديد يمكن أن تلعبه الشعوب في تحقيق السلام بينما تعجز الحكومات عن تحقيقه. فمثلا زار وفد من الشعبيين في مصر إثيوبيا أعقاب أزمة سد النهضة وكذلك زار وفد من الدبلوماسية الشعبية الإثيوبي مصر لتفادي عواقب وخيمة لتعامل الحكومات بشان هذا السد. ونفس الأمر عندما زار وفد من الشعبيين مدينة شارم الشيخ أعقاب سقوط الطائرة الروسية بها من اجل توضيح حقيقة موقف مصر من الإرهاب.

صدور إعلان مانيلا ١٩٨٠: عقدت منظمة السياحة العالمية في مانيلا بالفلبين في سبتمبر عام ١٩٨٠ مؤتمرا صدر عنه إعلان مانيلا بمشاركة وفود من ١٠٧ دولة وحضور ٩١ ملاحظ من اجل تبيان طيعة السياحة ودورها في كل المجالات ومسئولية الدول في تحقيق التنمية من اجل السياحة والنظر إلى السياحة كنشاط شامل وليس نشاط اقتصادي فقط. النقطة الأهم أن هذا الإعلان تحدث عن السياحة كقوة ضرورية للسلام العالمي وتعد أساس مفاهيمي وعقلاني للتفاهم والاعتماد الدولي(UNWTO, **Manila Declaration**, 1980). وكان هذا بمثابة أول اعتراف عالمي بدور السياحة في تعزيز السلام من جانب المنظمة العالمية المسئولة عن السياحة(D'amore, 2014: p356).

إنشاء المؤسسة الدولية للسلام من خلال السياحة IIPT: تأسست عام ١٩٨٦ رغم أن جذورها تعود إلى دراسات قدمت في سبعينات القرن الماضي من اجل تقديم تصور لمستقبل السياحة، وذلك بتكليف من الحكومة الكندية لمؤسسة L.J. D'Amore من اجل إعداد مثل هذه الدراسات والتقارير. وقد ذكر السلام ضمن رؤيتها كما في الرؤية التالية:

"تعد السياحة والسفر أول صناعة عالمية للسلام لأنها تدعم وتروج للاعتقاد بان كل مسافر يعد سفير محتمل من اجل السلام". لم يكن السلام المعني هنا السلام بديل الحرب، وإنما اخذ السلام أكثر من شكل: السلام مع النفس، السلام مع الآخرين، السلام مع الله، السلام مع الطبيعة، السلام مع الأجيال السابقة، والسلام مع الأجيال القادمة".

المدونة العالمية لآداب السياحة ١٩٩٩: تم اعتمادها بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية التي انعقدت في سانتياغو، تشيلي، في الفترة 27أيلول/سبتمبر- ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد جاءت في عشرة مواد نبرزها فيما يلي(منظمة السياحة العالمية، ١٩٩٩):

١. إسهام السياحة في التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والمجتمعات
٢. السياحة كأداة للرقي الفردي والجماعي

٣. السياحة عامل للتنمية المستدامة
٤. السياحة كمستخدم لتراث الإنسانية الثقافي وكمساهم في تعزيزه
٥. السياحة نشاط نافع للدول والمجتمعات المحلية المضيفة
٦. التزامات أصحاب المصلحة في التنمية السياحية
٧. الحق في السياحة
٨. حرية تنقل السياح
٩. حقوق العاملين والمقاولين في صناعة السياحة
١٠. تطبيق مبادئ المدونة العالمية لآداب السياحة:

ثالثا: التوظيف السلبي للسياحة في العلاقات الدولية

قد توظف بشكل ايجابي من جانب الحكومات فقد تستخدم لتحسين صورة النظام وتعزيز شرعيته. وتستخدمه أنظمة أخرى للتخفيف من الاحتكاك الاثني بين الجماعات من اجل تحقيق الانسجام القومي(Odada, 2009). ومن ناحية أخرى للسياحة وظائف سياسية، تدعم السياسات الداخلية للأنظمة السياسية، مثل استخدامها: كقوة للتغيير: ففي جاميكا وفي ظل الاضطرابات السياسية استخدمت السياحة كباعث للحفاظ على الاستقرار أو لإظهار هذا الاستقرار. أو قد تستخدم كأداة لتحسين الصورة السياسية للقيادات: مثال ذلك استخدام الرئيس الفلبيني ماركوس الذي عانى من صورة سيئة في الدول الغربية السياحة لتغيير صورته. أو كأداة لكبت المعارضة والاضطرابات حيث تستخدم السياحة أحيانا كأداة دعائية، تستخدمها الحكومة لإسكات أية محاولات للاضطراب؛ بحجة أن السياحة تحتاج إلى استقرار، وأن عدم الاستقرار يؤثر عليها سلباً، وبالتالي على الاقتصاد(Reflection& Gray, 1982: pp 43-47). وأخيرا كوسيلة لدعم الاستقرار السياسي ودعم الثقة بالقيادة السياسية: لأن تطوير القطاع السياحي وتحديثه يمكن أن يحقق نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية، ومن ثم حل المشكلات التي تواجه النظام؛ مما يزيد من درجة الثقة والتأييد الجماهيري للقيادات السياسية. وعلى مستوى العلاقات الدولية سبق واشرنا إلى أن السياحة يمكن أن تسهم في تحقيق التقارب بين الشعوب مما يسهم في تحقيق السلام. علاوة على أن السياحة كانت سببا لتحسن علاقات الدول مثلما حدث في تحسن العلاقات الأمريكية الصينية عام ١٩٧٢ بعدما التقى فريقي البنج بونج لدولتين ومثلما حدث بعد التقاء الفريقين الإيراني والأمريكي لكرة القدم في كاس العالم لعام ١٩٩٠ في ايطاليا وهو ما كان نذيرا لتحسن علاقات البلدين، وأخيرا تستخدم السياحة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكمقياس لالتزام الدول بها وأهمها: القضاء على الفقر المدقع، تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، ضمان الاستدامة البيئية.

لكن هذه الصورة الايجابية للسياحة شهدت تحولا مؤخرا نتيجة توظيف السياحة في الصراعات الدولية بين الدول، مما نجم عن هذه النظرة تحولا في النموذج المعرفي المتعلق بالنظرة الايجابية للسياحة في العلاقات الدولية. وفيما يلي عرضا لكيفية توظيف السياحة بشكل واستخدامها كأداة سياسية سلبية:

- قد توظف السياحة وبخاصة خارجيا من جانب بعض الحكومات من اجل ابتزاز دول سياحية بعينها تعتمد على السياحة كمورد اقتصادي هام وقد يكون هذا الاستغلال إما بحظر السياحة إلى هذه الدولة أو باستغلال أو بافتعال أزمات داخل الدولة من اجل ضرب السياحة في هذه البلد السياحية.
  - فمن ناحية أصبحت العديد من الحكومات تستخدم السياحة كوسيلة للضغط على دول أخرى من خلال تحذيرات Advisories السفر لرعاياها.
  - ومن ناحية أخرى يمكن استخدام السياحة كوسيلة تهديد على الدول المعتمدة بقوة على السياحة مثل التهديد الإرهابي للسياحة في مصر. وفي هذا يرى البعض إن كثير من الحوادث الإرهابية في الأماكن السياحية أو للطائرات ناجم عن تخطيط مخابراتي يهدف إلى ضرب الاقتصاد المصري من خلال السياحة. وقد أكد ذلك وائل المعداوي وزير الطيران الأسبق فيما يتعلق بحادث الطائرة الروسية في سيناء(موقع دوت مصر، ٢٠١٦):

> "من حكم عملى فى مجال الطائرات منذ سنين طويلة، أرى أن حادث الطائرة الروسية كان من تدبير أجهزة مخابرات عالمية، تهدف لإسقاط الدولة المصرية، والدليل على ذلك أن لجنة التحقيق فى سقوط لطائرة لم تثبت أن الحادث نتيجة ضعف التأمين، وأنه بفعل جماعات إرهابية كما يدعون"

- وقد استخدام السياحة في الترويج لصورة معينة بين دول متنافسة سياسيا عن نفسها(ايجابيا) وعن الآخر(سلبيا) مثل ترويج إسرائيل لنفسها أنها مظلومة وان المقاومة الفلسطينية إرهابية .
- أيضا يمكن أن يكون لبعض الدول المنافسة سياحيا مصلحة من وجود اضطرابات سياسية في دولة المقصد السياحي من اجل تحويل وجهة السائحين سواء كان ذلك بشكل مباشر وعن قصد ومن خلال التدخل بأن يكون لها يد في ذلك أو بشكل غير مباشر بمجرد استغلال الأحداث والاضطرابات لصالحها. فبحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٥ فان أحداث الاضطراب السياسي التي شهدتها بعض الدول العربية عام ٢٠١١ نجم عنها زيادة السياحة إلى قطر بمقدار ٨% مقارنة بعام ٢٠١٠ وزيادة ٩% في السياحة القادمة للإمارات عن نفس الفترة. ونفس الأمر حدث في التسعينات حيث استفادت قطر وتركيا وقبرص من الأحداث السياسية العنيفة التي شهدتها مصر وإسرائيل ولبنان في تسعينات القرن الماضي(World Economic Forum, 2015).
- ويمكن أن تستخدم السياحة كأداة سياسية من اجل فرض عقوبات على الدول وبخاصة من خلال المقاطعة. ففي العديد من العلاقات بين الدول قد يوظف حدث إرهابي سلبي من اجل اتخاذ سياسات من جانب الدول المصدر للسياحة من اجل فرض حظر على الدولة السياحية أو فرض مقاطعة عليها. وفي هذا يرى البعض أن هذا الجانب مهمل في البحث السياحي، فبينما تعد الجوانب الايجابية للسياحة ضمن البعد الاقتصادي، فان الأبعاد السياسية لها عادة ما تدرج ضمن البعد السياسي. إن المقاطعة السياحية تختلف عن المقاطعة في السلع والخدمات كون الأولى تستخدم كأداة سياسية واقتصادية من اجل شن حملة علاقات عامة ضد الدولة من اجل الابتزاز أو فرض سياسات معينة على دولة المقصد السياحي مثلما الحال عندما فرضت الولايات المتحدة مقاطعة سياحية على جواتيمالا. وكذلك عندما استخدمت روسيا السياحة كأداة ضغط سياسي على تركيا عندما حظرت سائحيها السفر إلى تركيا بعد إطلاق القوات التركية الناس على جندي روسي بقرب الحدود السورية التركية. كبديل عن العمل العسكري كان الحظر السياحي هو الاختيار لروسيا والذي تسببت من خلاله افتقاد تركيا ل ٤ مليون سائح وخسائر اقتصادية وصلت الى٧ مليار دولار(Travel and Tour World). النقطة الأهم هنا تتمثل في كون السياحة تعد أداة سياسية يوظفها الساسة لأغراض سياسية وهو ما يجعل السياحة ليست مجرد نشاط اقتصادي(Jennifer, 2010: p4).

يمكن القول بجانب أن للسياحة دورا ايجابيا استقر عليه أدب الدراسات السياحية في تعزيز السلام والتفاهم والعلاقات بين الدول والشعوب، فإنه من المنظور الآخر وهو المنظور السلبي فان السياحة قد تستخدم من جانب أجهزة استخبارات بعض الدول كأداة لابتزاز دول معينة من اجل إتباع سياسات معينة أو لفرض توجهات ومواقف على هذه الدولة، أو من اجل ضرب اقتصاد هذه الدول السياحية في سياق الصراع السياسي الدائر وبخاصة إذا كان الأخيرة تعتمد اعتماد شبه كلي على السياحة وهو الحال بالنسبة لمصر وما حدث لها بعد حادث الطائرة الروسية ٢٠١٥ وقيام روسيا بسحب السائحين الروسيين من مصر أو ما تقوم به العديد من الدول المصدر للسياحة من فرض تحذيرات سفر لمواطنيها للسفر إلى مصر إبان حدث سياسي أو إرهابي وهو ما قد يمثل إحراجا للنظام سياسيا واقتصاديا.

الجزء الثاني: منظور الاقتصادي السياسي الدولي في السياحة

يعني هذا الجزء بتناول السياحة في أدبيات الاقتصاد السياسي وهو الفرع المعني بدراسة الجوانب السياسية للتنمية وبخاصة من المنظور الدولي الخارجي. يقوم الفكر السياسي لهذا الحقل على تفسير كيف تحققت التنمية وما هي وصفات التنمية التي يجب أن تتبعها الدول النامية أو دول الجنوب من اجل النهوض والتنمية. ورغم وجود بعض النظريات التي كان لها نظرة ايجابية لتحقيق التنمية كنظرية التحديث، فان نظريات أخرى وبخاصة التبعية كانت أكثر تشاؤما مقدمة تفسيرا لتخلف الدول النامية والذي نجم عن تبعيتها لنماذج تنموية غربية لم تستهدف نمو هذه الدول. في هذا الجزء من الأهمية أولا إلقاء الضوء على هذه النظريات ثم تناول المكون السياحي في أفكار هذه النظريات سواء ذكر بشكل مباشر أو يمكن استقاءه بشكل غر مباشر.

أولا: نظريات الاقتصاد السياسي والتنمية :

بشكل عام يوجد ثلاثة نظريات كبرى لتفسير التنمية وتقديم وصفات علاجية للدول النامية من اجل النهوض والتنمية(ومنها التنمية السياحية) وهي: النظرية الغربية في التنمية أو ما يعرف بنظرية التحدث أو النظرية الرأسمالية ونظرية التبعية وأخيرا النظرية الماركسية (السيد، ١٩٩٣). يمكن تناول النظريات الثلاثة للاقتصاد السياسي التنموي وهي كما يلي:

(١) النظريات الغربية في التنمية: نظرية التحديث

ترى هذه النظريات أن دول الغرب المتقدم سبقت الدول النامية في التنمية بفترات وان الدول النامية لن تأتي بجديد فهي وإن أرادت النمو فعليها أن تتبع النموذج الذي مرت به الدول المتقدمة وعليها أن تتبع نفس مراحل النمو التي اتبعتها الدول المتقدمة. وترى هذه النظرية أن الطريق الوحيد أمام الدول النامية للنمو يتمثل في إتباع الفكر الرأسمالي وتعزيز المبادرات الفردية والإبداعية(Harrison,2015: P 56). يمكن القول أن اتجاه التحديث يستند إلى التصنيفات الثنائية الكبرى والتي ظهرت في القرن الماضي لا سيما ثنائية تونيز Tonies ودور كايم Durkheim ، وبناء عليه اخذ هذا الاتجاه يصنف المجتمعات وعناصرها الاجتماعية إلى مجتمعات حديثة Modern وأخرى تقليدية Traditional ، وطورت مؤشرات تنظيمية وديموغرافية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية وموقفية لإيجاد أساس لهذا التصنيف، ويجري تطبيق هذه المؤشرات والمفاهيم على المجتمعات والمؤسسات. وبحسب هذه النظرية لا يمكن للتنمية أن يكتب لها النجاح إلا في حالة استبدال القيم التقليدية بقيم حديثة . تضع هذه النظرية ثلاث سمات أساسية للمجتمع التقليدي هي(الهيتي، ١٩٩٩):

١- الناس متمسكون بالماضي ويفتقدون إلى القدرة الثقافية للتكيف مع الظروف الجديدة.
٢- يعد نظام القرابة هو المعول عليه بوصفه مرجعاً حاسماً للممارسات الاجتماعية كافة.
٣- يتميز أعضاء المجتمع التقليدي بنظرة عاطفية خرافية وقدرية إلى العالم.

وعلى نقيض ذلك، فالمجتمع الحديث يحمل خصائص مختلفة كليا :

١- قد يكون الناس ما زالوا يحتفظون بتقاليدهم ولكنهم ليسوا عبيدا لها ، وأنهم يتحدون أي منها إذا ما بدا غير ضروري أو يقف في طريق التقدم الحضاري المستمر.
٢- للقرابة دور ضعيف جدا من حيث أهميته في النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية كافة، فالفرد يحصل على مركزه من خلال العمل الشاق وحافز الأداء العالي ولا تتحكم به القرابة.
٣- أفراد المجتمع الحديث ليسوا قدريين ، وإنما يتطلعون إلى المستقبل ويؤمنون بالتجديد لا سيما في مجالات العمل ويعكسون بذلك روح الالتزام العالية والنظرة العقلانية العلمية إلى العالم.

ويرى أنصار هذه النظرية أن التخلف حالة أصيلة وذاتية بالمجتمعات المتخلفة أفرزتها طبيعتها البنيوية المتخلفة، وإذا أرادت هذه المجتمعات التقدم والتنمية فعليها ضرورة استعادة النظم الغربية وإحلالها محل النظم التقليدية ، واقتفاء أثر هذه الدول حيث أن نموذجها هو النموذج الأمثل للتنمية(جمعه، ٩٨٣: ٩٠) .

يعتبر Eisenstadt التحديث هو عملية التحول في اتجاه الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الغربية وأمريكا الشمالية(وبستر، ١٩٨٩: ص١٢٠). كما ترى نظريات التحديث أنه لإحداث التنمية لا بد من انسياب موارد وقدرات من الدول الصناعية المتقدّمة إلى الدول النامية في المجالات الأربعة الآتية: رأس المال؛ التكنولوجيا الغربية الحديثة والمهارات المرتبطة بها؛ المؤسسية أو المؤسسات الغربية الرأسمالية كالمؤسسات الخاصة ومؤسسات السوق الحر عامة؛ والقيم والخصائص الثقافية والسلوكية التي يتصف بها المجتمع الرأسمالي الغربي.

أهم أفكار رواد نظرية التحديث:

يحدد روستو مراحل النمو التي مر بها الغرب فيما يلي:

١- مرحلة المجتمع التقليدي
٢- مرحلة توافر شروط التنمية
٣- مرحلة الانطلاق
٤- مرحلة نضوج الاقتصاد
٥- مرحلة الاستهلاك على نطاق اجتماعي واسع

قدم صمويل هنتجتون Samuel P. Huntington أهم المواصفات التي يتميز بها المجتمع الحديث فيما يلي(Huntington, 1971: p286):

- قدرة المواطن المتحدث على السيطرة على بيئته.
- قدرة الفرد على تعظيم عوائد أفعاله.
- سيادة قيم ومعايير الانجاز.
- سيادة قيم الانجاز.
- درجة عالية من الحراك الاجتماعي.
- درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل.

وقدم كلا من Dankwart A. Rustow and Robert E. Ward أيضا خصائص للنظام الحديث التي يجب أن تتبعها الدول النامية من اجل النهوض والتنمية تتمثل في(Rustow & Ward, 1964: pp6-7):

- نظام متمايز وظيفيا وهيكليا.
- درجة عالية من الحراك الاجتماعي والسياسي.

- قرارات سياسية وإدارية على درجة عالية من الكفاءة.
- وجود إحساس واعي بهوية وطنية مشتركة.
- توزيع الأدوار السياسية عن طريق الانجاز وليس عن طريق المحسوبية والتنسيب.
- وجود أدوات تنظيمية وقضائية تقوم على نظام للقضاء والحكم محايد وغير شخصي.

ويعد المنظمات الثلاث المعروفة دوليا مثلث إدارة الاقتصاد الدولي هي الجهات المنوط بها وضع سياسات التحديث للدول النامية تحت ما يسمى بالمشروطية حيث تقدم قروض للدول النامية من اجل التحديث مقابل الالتزام بتطبيق إصلاحات الهدف المعلن منها إجراء تحولا في الهياكل السياسية والاقتصادية نحو التحديث والأخذ بالنموذج الغربي. ومن الجدير بالذكر أن فترة التسعينات قد شهدت تبني معظم الدول النامية لبرامج اقتصادية مشابهة والتي تشتمل على مشروطية البنك والصندوق ومعهم منظمة التجارة العالمية تحت ما يسمى مثلث إدارة الاقتصاد الدولي كما يوضحا الشكل التالي:

شكل رقم (١) مثلث إدارة الاقتصاد الدولي

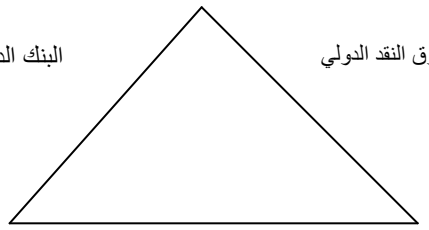

واهم عناصر المشروطية (وصفة أو إجماع واشنطن): الخصخصة،تحرير الأسعار، تقليل الإنفاق، الحد من سياسات الدعم، تحرير التجارة، مواجهة عجز الموازنة، تحرير العملات. وبهذا فان للدولة من اجل الحصول على القرض من اجل التحديث فان عليها الالتزام بهذه الشروط وهو ما يراه البعض ما قد يكون سببا لمزيد من المشكلات وعلاقات التبعية لهذه المؤسسات وإدارتها من الدول المتقدمة.

(٢) مدرسة التبعية

ظهرت نظرية التبعية في الستينيات لتدحض نظرية التنمية الغربية، وتقدم أساسا جديداً لتفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث (التابع) يقوم على قضية أساسية مفادها؛ أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرضت لها الدول التابعة من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم يؤد إلى أي شكل من أشكال التنمية ، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، طالما أن الفائض المنتج في الدول التابعة أيا كان شكل إنتاجه ينقل باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي المتقدم(عبد المعطي، ١٩٨٤: ص١٥٩). فرغم مرور ما يزيد على ٦٠ سنة على تطبيق المنظور الغربي في التنمية لم يحدث أن تقدمت الدول النامية إلا قلة منها وما حدث هو تنمية التخلف وأصبح هناك تبعية للغرب. تستند هذه النظرية على مفهوم أساسي يفسر التخلف وعدم النمو في البلدان النامية بإرجاعها إلى الشروط غير المتكافئة للعلاقة بين هذه البلدان وبين الغرب الرأسمالي، وتعمل هذه الشروط على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان. تقوم نظرية التبعية على وجود علاقات تبعية بين الدول المتقدمة والتي تمثل مركز العالم، والدول المتخلفة والتي تمثل أطرافه. ويبدو ذلك بشكل خاص من خلال تعريف دوس سانتوس للتبعية فهي حالة ما تكشف أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو اقتصاد دولة أو دول أخرى وتوسعها، إذ تأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر، وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتسع وتنمو ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا انعكاساً لتوسع الاقتصاد المهيمن ونموه. ويؤكد أندريه جوندر فرانك أن هذه التبعية تؤدي إلى تنمية التخلف واستمراره في البلدان النامية ، لقد اقتضى الأخذ بالنموذج الغربي الافتراض والمعونات من الغرب أو تبعية في التبادل التجاري أو التبعية التكنولوجية الباب واسعا أمام تزايد نفوذ الشركات عابرة القوميات وأصبحت الصناعات القائمة مجرد حلقة من حلقات الإنتاج التي تديرها هذه الشركات على مستوى العالم. وتعد مقولات نظرية التبعية رفضاً لنظرية التحديث، وذلك أن نظرية التحديث تسعى إلى إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في بلدان العالم الثالث دون اهتمام بالخصوصية البنائية والثقافية لهذه البلدان. وقد شكلت الأطروحات والتوجهات الأيديولوجية التي قدمها مفكرو نظرية التبعية المقولات الأساسية التي تقوم عليها هذه ومن أهمها:

١- الأقاليم شديدة التخلف اليوم هي تلك التي كانت على علاقة وثيقة مع مراكز النظام العالمي إبان تشكل هذا النظام في بداية القرن السادس عشر الميلادي.
٢- يؤدي تركيز الدول الصناعية على الحصول على المواد الخام بأسعار رخيصة من الدول النامية إلى نشوء ما يعرف باسم "الاقتصاد الثنائي" أي وجود شريحة اقتصادية محدودة

تتميز بالكفاية التكنولوجية بينما تبقى البنية الاقتصادية الكلية على درجة كبيرة من التقليدية في أساليب العمل وأدواته وبينما توجه الشريحة الحديثة قدراتها المتميزة للأسواق الخارجية وتزدهر باستمرار نتيجة لذلك، فإن بقية أجزاء البنية الاقتصادية تبقى عاجزة عن سد الحاجات المحلية المتزايدة.

٣- يتواطأ رأسماليو الدول النامية مع رأسماليي المراكز العالمية لتحقيق مصالحهم المشتركة على حساب تطور البلدان النامية وتقدمها، فهم يعملون على استمرار ربط السوق العالمي، كما يعملون على عقلنة واقع التبعية لضمان الحصول على الدعم والتأييد الشعبي والسياسي لهذا الواقع.

٤- لا يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية إلى نمو هذه البلدان؛ لأن هذه الشركات العملاقة تتحول بتحويل أغلب أرباحها إلى مراكزها الرئيسية في البلدان المتقدمة، وهي لا تستثمر في البلدان النامية إلا نسبة ضئيلة من الأرباح التي تجني من هذه البلدان النامية.

٥- هناك سقف للتنمية في البلدان النامية لا يمكن تجاوزه، وبالتالي فإن هذه البلدان وإن استطاعت تحقيق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تصل إلى مستوى البلدان الصناعية المتقدمة التي تعمل باستمرار على إبقاء البلدان النامية في وضع التابع حتى وإن تطلب ذلك استعمال القوة العسكرية.

٦- ومن منظور فرع آخر داخل نظرية التبعية هناك تفسير آخر مؤداها تحالف الرأسمالية العالمية فوفقا لتعريف ندسفالندر فان العناصر الأجنبية لا ينظر إليها باعتبارها خارجة عن النظام وإنما على أنها عضوية فيه ولها أثار عديدة سياسية ومالية واقتصادية وفنية وثقافية داخل البلد المتخلف تكون خفية أو دقيقة أحيانا وهكذا فان عملية التنمية تميل إلى ضمان التراكم المدعوم ذاتيا لامتيازات جماعات خاصة وكذلك استمرار وجود طبقة هامشية(السيد، ١٩٩٣).

يمكن القول بحسب هذه النظرية بأن التبعية هي جوهر التخلف وأن التنمية (وهي بالطبع نقيض التخلف) هي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة علي شروط تجدده ، ومن أجل إتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفعولها في صنع التنمية (العيسوي، ٢٠٠٣) .

من أهم مفكري هذه المدرسة

- **سمير أمين وعادل حسين:** ويرى الكاتبان أن الإعجاب بنمط التنظيم الاجتماعي وأسلوب المعيشة الغربي لا يتسببا في شيوع اتجاهات تشجع على الحفاظ على علاقات اقتصادية مع الغرب وتفتح أبواب أمام رأس المال الأجنبي فقط وإنما تسبب كذلك في حالة من التغريب الثقافي.
- **فرناند هنريك كاردوسو:** يشير عالم الاجتماع البرازيلي فرناند هنريك كاردوسو Fernand Henrique Cardoso إلى التوافق في المصالح بين طبقات البلد التابع وطبقات أجنبية خارجية ويخلص إلى أن العلاقة بين القوى الداخلية والخارجية تشكل كلا متشابكا لا تستند روابطه الهيكلية على مجرد أشكال الاستغلال والقهر الخارجية وإنما تنبع من التوافق في المصالح بين الطبقات المسيطرة المحلية والدولية كما تتحداها من الناحية الأخرى الجماعات والطبقات الواقعة تحت السيطرة.

أهم أفكار ووصفات مدرسة التبعية من اجل تحقيق التنمية:

- إعادة هيكلة الاقتصاد وفك الارتباط
- الإحلال محل الواردات
- الاهتمام بالسياسات الحمائية
- تنمية الأسواق المحلية(Harrison, 2015: p54)
- الاعتماد على الذات بديلا عن الاعتماد على التجارة الخارجية والسوق العالمي
- توجيه الإنتاج لإشباع الحاجات الأساسية بديلا عن الإنتاج للتصدير أو الإحلال محل الواردات.

(٣) النظرية الماركسية(الشيوعية)

تعود إلى المفكر كارل ماركس والذي قدم نظريته الماركسية والتي ثرى فيها أن تنامي الاستغلال الرأسمالي يذكي الصراع الطبقي بحيث يصبح التغيير نتيجة للصراع الحتمي بين الطبقات المستغلة والبروليتاريا. ووفقا لهذا التفسير فإن العوامل الاقتصادية أما تؤثر مباشرة أو من خلال تأثيرها في الوعي الطبقي والشعور بالاستغلال أو الظلم الاقتصادي والاجتماعي والذي يكون مقدمة لحشد ثوري تغييري. ويضيف ماركس بان المجتمعات (الغربية تحديدا) تمر بعدة مراحل تنتهي بالشيوعية وان

انتقال الفرد من مرحلة لأخرى سوف يضيف إلى توسعة حريات ومدارك الفرد حتى في ظل المجتمع الرأسمالي، فهو يشهد حرية اكبر من الحرية في المجتمع الإقطاعي أو من مجتمع العبيد ومع اتساع معارف الإنسان ونمو قدرته على السيطرة على الطبيعة والمجتمع يحدث الانتقال إلى المراحل الأخرى والتي تكون مصحوبة بتغيير في ثقافة المجتمع ومؤسساته(*).وبحسب ماركس فقد مر المجتمع البشري في تطوره بخمس مراحل أو تشكيلات اقتصادية اجتماعية، تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين، الأولى هي التشكيلات الطبقية المتناقضة، وهي تشكيلة الرق أو العبودية، والإقطاعية، والرأسمالية. وهذه التشكيلات تقوم على أساس علاقات السيطرة واستغلال الإنسان للإنسان؛ لأنها قائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. كما أن المشاكل الاجتماعية فيها خلال عملية التطور تحفل بالنضال الطبقي المرير، وعن طريق الثورات. والمجموعة الثانية هي التشكيلات اللاطبقية القائمة على علاقات التضامن والمساواة الاجتماعية، وتضم مرحلة المشاعية البدائية والمرحلة الشيوعية التي تعتبر أعلى مراحل تطور المجتمع البشري.

النظام الاشتراكي الماركسي :

تعالج النظرية الماركسية كثيراً من القضايا المتعلقة بالتنظيمات الاجتماعية، ومقدار تأثيرها في مستويات الأداء والإنتاجية، كالصراع الطبقي، والبناء الاجتماعي وقضايا الإنتاج، وظروف العمل المتنوعة وقضايا التغير والتطور ضمن التنظيمات الصناعية وخارجها. وتعد مشكلة الاغتراب واحدة من القضايا التي يمكن من خلالها معرفة العناصر الأساسية في التحليل الماركسي المتعلقة بقضايا التنظيم عامة، والتنظيم الصناعي خاصة(صديق، ٢٠١١). لا يعتبر الماركسيون الاشتراكية نمطاً من أنماط الإنتاج ، قائماً بذاته ، وإنما مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية ، مرحلة يقضى خلالها نهائياً على استغلال الإنسان للإنسان بالقضاء نهائياً على الملكية الخاصة ، وزوال الطبقات والدولة . ويرى ماركس أن هناك صراعا طبقيا ينشئ في ظل الرأسمالية. فمهمة الثورة الاشتراكية هي الاستيلاء على السلطة السياسية من جانب العمال، أي الاستيلاء على الدولة، وبناء اقتصاد اشتراكي والقضاء على العلاقات الرأسمالية، بالتحالف مع الجماهير الكادحة في الريف والمدينة، بقيادة الحزب الشيوعي.

يقوم النظام الاشتراكي الماركسي على ثلاثة أسس رئيسة هي(Bianchi, 2000) :

- **البنى المؤسسية والاجتماعية:** يتميز هذا النظام بالملكية العامة لوسائل الإنتاج التي تنتقل إلى الدولة أو المؤسسات الجماعية .
- **البنى الاقتصادية والتقنية:** تقوم الدولة بواسطة هيئات التخطيط بإدارة الإنتاج ، فتوزع الناتج الإجمالي بصورة إجبارية يتحقق معها التوازن بين الإنتاج والطلب من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة ثانية.
- **البنى النفسية والذهنية:** يهدف النظام الاشتراكي الماركسي إلى استبدال التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتقلبات السوق في النظام الرأسمالي بمساواة تستدعى تحرير وسائل الإنتاج من الملكية الخاصة واستقرار اقتصادي يترافق مع إشباع كامل لحاجات الناس . وهكذا فإن الاقتصاد في هذا النظام هو اقتصاد حاجات ، فالدافع الرئيسي للنشاط الاقتصادي لم يعد تحقيق الربح وإنما تنفيذ الخطة التي تهدف مبدئياً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات الاجتماعية.

وقد خلصت النظرية الماركسية إلى التركيز على ضرورة تحقيق الحاجات الإنسانية أولاً وقبل كل شيء، ودعت إلى إلغاء الاستغلال، ونادت بتحقيق العدل والمساواة بين جميع أفراد التنظيم الاجتماعي، والوصول من ثم إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج الذي سيعود بالنفع الكبير على كل الأفراد في المجتمع، ويؤدي إلى انتعاش المستويات الاجتماعية جميعها.

ثانيا: نظريات الاقتصاد السياسي والسياحة وأزمة السياحة في مصر

يتناول هذا الجانب عرضا لكيفية تناول النظريات السابق تناولها للسياحة. وما هو موقفها من السياحة سواء تعرضت للسياحة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

(١) **نظرية التحديث والسياحة:** بحسب David Harrison فان نظرية التحديث لا تحظي بأرضية نظرية في كتابات الباحثين السياحيين، رغم أن الممارسة تشهد تبنى هذا النموذج وبخاصة من جانب صناع السياسات السياحية في الدول النامية، ومنها على سبيل المثال سياسات تحرير القطاع السياحي(Harrison, 2015: pp61-62). على ارض الواقع يرتبط العمل السياحي بالأساس في الدول النامية وبخاصة العربية ومنها مصر بالثقافة الأجنبية والحضارة الغربية على وجه الخصوص. في هذا السياق يمكن تبيان العلاقة بين نظرية التحديث والسياحة من جانبين:

(*) يراجع في ذلك Mustafa Kamel Al Sayed, **Politics of Development: Synopsis of The Course**, Faculty of Economics and Political Science, 2002 p p 66-67

الأول: أن النموذج المتبنى على ارض الواقع في معظم الدول السياحية هو النموذج التحديثي الذي تعتمد فيه الدول السياحية النامية في تبنى الوصفات السياحية للدول المتقدمة وتقليدها كفرنسا واسبانيا وألمانيا. فالدول السياحية النامية تتبع نفس النموذج الذي اتبعته الدول الغربية في التنمية السياحية من حيث البنية التحتية وشكل الفنادق وأسلوب عمل الشركات السياحية والفندقية.
الثاني: إن السياحة تعد احد وسائل التحديث. في هذا الإطار فإن للسياحة دور كبير في تحقيق الأهداف الاجتماعية ، حيث تساعد على رفع مستويات معيشة السكان المحليين؛ نتيجة اشتغالهم بالسياحة، بجانب رفع مستوى جودة الحياة لاطلاعهم على أنماط معيشية أخرى(Elliott a, 1994). علاوة على كون السياحة عاملاً من عوامل التوازن الاجتماعي. إذ إن عملية انتقال السائحين والمواطنين والأجانب على حد سواء عبر مختلف مناطق البلد السياحية، من شأنها تسيير التوافق الاجتماعي بين مختلف الأجناس والأديان وسكان الحضر والريف. يضاف إلى ذلك دورها في التحديث الاجتماعي مثلما الحال - وكما يشير كاديو Cadieu- عندما استخدمت الحكومة الفرنسية منذ ثلاثينيات القرن العشرين السياحة كأداة من أدوات التغيير الاجتماعي(Jefferies, 2001) .فالتحديث لا يقتصر فقط على تحديث البنية التحتية، وإنما يتطرق إلى مجال القيم والعادات الاجتماعية؛ وذلك بأخذ قيم وسلوكيات سليمة من السائحين، مثل احترام القوانين (دون أن يعنى ذلك أن قيم السائحين ليس لها آثارها السلبية). علاوة على ذلك فإن عائدات السياحة تساعد على تحسين أوضاع العديد من العاملين فيها بما أسهم في زيادة حراكهم اجتماعياً؛ لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالهم بالسياحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ينتقلون من طبقه اجتماعيه إلى طبقه أعلى لما يحققونه من مكاسب وأرباح عن العمل السياحي(عبد الخالق، ٢٠٠١: ص١٥٢).
إن السائح الذي يأتي للدول النامية لا يترك قيمه وثقافته في بلده، علاوة على ذلك فانه قد يأتي بأدوات متمايزة ومتقدمة عن سكان دول المقصد السياحي، مما يسهم في انفتاح سكان المقصد السياحي النامي على قيم وإمكانات حديثة ومتقدمة مما يسهم في حالة التحديث المجتمعي. لذلك ليس غريبا أن العاملين في قطاع السياحة في دولة نامية كمصر عندما كانت السياحة في أوجها، كانوا أكثر العاملين حداثة من حيث اللغة والقيم والمظهر والإمكانيات التكنولوجية...بل وحتى العاملين بوزارة السياحة مقارنة بالعاملين في باقي الوزارات الأخرى(خضير، ٢٠١٢).
وفي مصر ترجع بداية التبني الحقيقي لسياسات التحديث والسياسات الليبرالية المتعلقة بالسوق الحر إلى عام ١٩٩١ حين أجرت الحكومة المصرية برنامجا للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين تحت ما اصطلح على تسميته بسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي. وبهذا فان اخذ الحكومة بسياسات التحديث وبخاصة في المجال السياحي يعد امراً مقبولا وواقعيا منذ تبني الدولة المصرية لسياسات التحول نحو الفكر الرأسمالي منذ عام ١٩٧٤ في عهد السادات. فمنذ ذلك الحين شهدت مصر ما عرف بمرحلة الانفتاح الاقتصادي، التي تعد مرحلة أو قنطرة للانتقال من الاشتراكية إلى مرحلة الرأسمالية؛ حيث تم إنشاء المجالس العليا للقطاعات - ومنها المجلس الأعلى للسياحة والطيران- والتي طبق فيها الاقتصاد الاشتراكي. خلال تلك الفترة، بدأت الدولة في تطوير الخدمات الفندقية، وعدم الاقتصار على القطاع العام في إدارة الفنادق المملوكة للدولة، وقد تم إسناد بعض الفنادق المملوكة ملكية عامة مثل فندق أوبروى وفندق الميرديان وغيرها إلى شركات الإدارة الأجنبية بينما فضلت الفنادق الأخرى الاستمرار في إدارة فنادقها دون التدخل الخارجي(إبراهيم، ٢٠٠٠) الى ان تم تحريرا كاملا للسياحة في الشركات والفنادق كما هو الحال في مصر الآن ومنذ تسعينات القرن الماضي.
وعلى المستوى الدولي ونظرا لما واجهته مصر مؤخرا من مشكلات وأزمات اقتصادية اضطرها إلى الاقتراض من جانب مؤسسات النقد الدولية التي تضع شروط التحديث مقابل تقديم القروض، مما يعني أن مزيدا من التحديث ستلجأ إليه الحكومة في مجالات الاقتصاد المختلفة وهو ما ينعكس على السياحة باعتبارها احد أهم القطاعات الاقتصادية.

(٢) **السياحة ونظرية التبعية:** على العكس من نظرية التحديث، يوجد العديد من الخلفيات والدراسات النظرية التي تناولت السياحة من منظور نظرية التبعية، في الوقت الذي يهمله صناع السياسات السياحية في الدول النامية(Harrison, 2015). ومعظم هذه الكتابات يركز على أن السياحة تعد نموذج من نماذج تكريس التبعية بين مقصد سياحي تابع مصدر سياحي يمثل الهيمنة. ومن ثم تعد السياحة سببا في تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. وبهذا تعد السياحة أداة استغلال لشريك غير مكافئ، ويسهم في تكريس تلك التبعية وهذا الاستغلال منظموالرحلات السياحية والمجموعات الفندقية. فالأطراف المتقدمة تستغل قدراتها التفاوضية في تقليل أرباح المقصد النامي وترحيل جانب كبير من هذه الإرباح إلى الدول المتقدمة. قد تضيف السياحة أعدادا من الوظائف المتاحة، وقد تزيد زخارف الحداثة مع المباني العصرية والخدمات الجديدة، ولكنها إذا لم تسهم في تنمية الموارد المحلية، فإنها حينئذ لا تختلف إلا قليلاً عن الزراعة التقليدية(Mathews, 1978). فجانباً كبيراً من

أدبيات السياحة يؤكد تبعية النموذج السياحي الخاص بالدول النامية لصالح الدول المتقدمة. إن الاهتمام الواضح في معظم الدراسات حول التبعية هو أن مركز الرقابة على عملية التنمية تحول من الشعب الأكثر تأثرًا بالتنمية، أو المجتمع المضيف، إلى المناطق المولدة للسياحة. وعلى أية حال فإن الخوف من تأثيرات التبعية ليس قاصرا على الاعتبارات الاقتصادية فقط. وكما لاحظ إريسمان (Erisman, 1983: P339):

> "تحت الأمور الاقتصادية يكمن الخوف العميق العام من أن يكون تأثير الصناعة أكثر انتشارا وأكثر مراوغة إلى درجة أن يشكل ويؤثر بأساليب متنوعة في النسيج الكلي للمجتمع. ويتم التعبير عن الاهتمام بالتبعية من حيث العلاقات الاستعمارية السابقة. ولكن التبعية بالنسبة إلى عديد من المعلقين ما هي إلا الاستعمار السابق من جانب الدول الغربية تحت مسمى آخر".

ويرى كريك (Craik, 1989: p322) أن الأسلوب الذي يتم به تخطيط السياحة وصياغتها في كثير من الدول النامية"سيخلق من جديد نسيج الوضع الاستعماري". بل يذهب كريك إلى القول بأن السياحة كانت شكلاً من أشكال الاستعمار الترفيهي وتمثل "الوجه الاستمتاعي للاستعمار الجديد" . وبالرغم من أن هناك عناصر لعلاقة المركز بالمحيط بين الدول الغربية المتقدمة المولدة للسياحة، والدول النامية التي تستضيف السياحة وكأنها انعكاس للعلاقات الاستعمارية السابقة، فإن سلسلة المصالح الاقتصادية الأجنبية والمصالح السياحية في الدول النامية أكبر عادة من تلك المصالح التي كانت موجودة في الفترة الاستعمارية السابقة. ولكن أفكار الاستعمار الجديد أو الإمبريالية تعمل باعتبارها استعارات مجازية قوية يمكن بموجبها وصف العلاقة بين مناطق المركز ومناطق المحيط، وللمساعدة في إلقاء الضوء على الفقدان المحتمل للرقابة التي تكون عادة في أيدي المجتمع المضيف في مواجهة المصالح السياحية الأجنبية وفي مواجهة أفعال النخب المحلية. ويحدد ناش بدقة أهمية العلاقة بين المركز الرئيسي والمحيط كما يلي(Nash, 1989):

> إن المراكز الاستعمارية تمتلك درجات مختلفة من السيطرة على طبيعة السياحة وتنميتها، ولكنها تمارس هذه السلطة – على الأقل في بداية علاقتها مع المناطق السياحية – في الأقاليم الأجنبية هذه السلطة على التطويرات السياحية وما يتعلق بها في الخارج هي التي تجعل الدولة المركزية استعمارية، كما تجعل السياحة شكلاً من أشكال الاستعمار.

إن العلاقة بين الطبقة الحاكمة والثقافة الحاكمة، الواضحة في فكرة السيطرة، تشير إلى مخاوف البعض بأن التبعية الاقتصادية المحتملة للعلاقات السياحية بين الدول المتقدمة والدول النامية ستمتد إلى المجالات الاجتماعية والثقافية. فحاجة الأماكن السياحية إلى خدمة سائحي المناطق الاستعمارية المصدرة لهؤلاء السائحين واضحة في مفهوم السياحة ذاته باعتبارها صناعة خدمات. وتنطوي العملية السياحية على توليد الحافز السياحي في الأماكن المنتجة للسياحة، واختيار أو إنشاء مناطق سياحية لخدمة احتياجات السائحين، وتطوير علاقة التفاعل بين المراكز الإنتاجية والمناطق السياحية(Nash, 1989). وبالرغم من المخاوف بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة، لا سيما فيما يتعلق بمصطلح التغريب، فإن السياحة الدولية هي المسئولة عن إعادة الحياة للثقافة المحلية كما أنها المسئولة عن انهيارها. ويرتبط مفهوم التبعية أيضًا بدور المصالح الراسخة الخاصة بالنخب وعلاقتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية السابقة، مع تحديد النخبة لأهداف التنمية المرتبطة بالمصالح الأجنبية. تتضمن التبعية خضوع الإدارة الذاتية للاقتصاد الوطني لتلبية مصالح جماعات الضغط الأجنبية وامتيازات الطبقات المحلية بدلاً من الخضوع لأولويات التنمية النابعة من الإجماع السياسي الأوسع نطاقًا.وبالمثل حدد كريك أهمية النخب المحلية المتعاونة للسياحة في الدول النامية بقوله(Craik, 1989):

> في السياحة، كما في الأوضاع الاستعمارية الأخرى، هناك أعمدة تستطيع المصالح الأجنبية أن تستند إليها للحفاظ على قبضتها في الدول الفقيرة. فأولئك المؤثرون سياسيًا القادرون على منح العقود وما شابه ذلك هم المستفيدون. ويمكن أن تتوحد النخب المحلية جيدًا مع نمط الحياة الاستهلاكية للسائحين الدوليين أكثر من توحدهم مع آمال شعبهم.

إن علاقة النخب الأجنبية والمحلية والسعي لتحقيق أهداف التنمية بمعرفة النخب المحلية المستمدة من الخارج، دفعت البعض إلى أن يذكروا أن السياحة في بعض الدول النامية ربما تكشف عن السمات الخاصة باقتصاد المستعمرة الذي تحاول من خلاله الدول الرأسمالية الغربية السيطرة على سوق السياحة الأجنبية، لا سيما في المناطق التي يسافر إليها مواطنوها غالبا(Mathews, 1979). ويذكر ناش أن النظام السياحي، بمجرد قيامه، يجب أن يلبي المطالب السياحية لواحد أو أكثر من

المراكز الاستعمارية وعليه أن يعكس تطوير هذه الحاجات. إن خدمات الطيران، وشركات الحافلات والفنادق، وتطوير المنتجعات، والمرافق الترفيهية مثل ملاعب الجولف، والأغذية والمشروبات، تمثل جميعًا أسواقا محتملة قوية مرتبطة مباشرة بالسياحة التي يجب أن تتملكها المصالح الأجنبية(Nash, 1989).

وبالنسبة للحالة المصرية وبحسب تفسير مدرسة التبعية فان تبعية مصر للمراكز الصناعية في الغرب كانت سببا في تخلفها وهذا ينطبق ومقولات اندريه جندر فرانك A. J. Frank أو مقولة التبادل اللامتكافئ لسمير أمين والذي يتمثل في حرمان الاقتصاديات الطرفية من قدر كبير من مواردها الحقيقية لصالح اقتصاديات المركز، وذلك حسب النموذج الذي قدمه عالم الاجتماع النرويجي جوهان جالتنج Johan Galtung من أن التفاعل الذي يتم بين المركز والأطراف يتسم بعدم المساواة(Galtung, 197). لكن من الأهمية إلى الإشارة إلى أن اعتبار السياحة سببا لتبعية المقصد السياحي المصري للدول المصدرة الرئيسية للسياحة ولمنظمي الرحلات وتحالفاتهم يتوقف على متغيرات عديدة أهمها مدى اعتماد الاقتصاد المصري الوحيد على السياحة. فعلى سبيل لمثال تنبهت دول الخليج العربي إلى خطورة الاعتماد على عوائد النفط كمصدر وحيد للدخل مما اضطرها إلى سياسات التنويع الاقتصادي(الهيئة العامة للسياحة والآثار ٢٠١٤، ص٩). وبهذا فانه كلما زاد التنويع في هياكل الاقتصاد الوطني، كلما قلت حالة التبعية. ومع هذا فإن لجوء مصر إلى الاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سوف يستتبعه تطبيق مصر لشروط هاتين المؤسستين مما قد ينجم عنه، وبحسب فرضيات هذه المدرسة تعميق نموذج التبعية الاقتصادية ومنها التبعية السياحية.

(٣) **السياحة والنظرية الماركسية:** هناك أكثر من منظور لتناول العلاقة بين السياحة والفكر الماركسي. فمن ناحية تعد السياحة حسب المنظور الماركسي احد أدوات الاستغلال العالمي من جانب الرأسمالية العالمية. وبحسب ذلك يعد السفر الدولي من جانب الأغنياء نتاج عرضي للرأسمالية العالمية وعدم المساواة الاجتماعية المرتبطة بها(Smith, 2009). علاوة على ذلك يتسبب سفر الأغنياء وأصحاب الثروات في استغلال وتدمير بنية وبيئة المقاصد السياحية للدول النامية. وهذا المنظور يتفق مع ما تم تناوله من أفكار مدرسة التبعية حيث أضحت المقاصد السياحية للدول النامية وهي تمثل الهامش ما زلات تدور في رحى الدول السياحية المتقدة وهي تمثل المركز(Bianchi, 2011).

على الجانب الآخر قدمت الماركسية نموذجا عاما في التنمية يستشف منه ملامح التنمية السياحية قوامه:

١- ملكية الدولة لوسائل الإنتاج بمعني أن تكون الفنادق والشركات السياحية تابعة للدولة.
٢- رفض وجود القطاع الخاص في تقديم الخدمات السياحية كالبينة التحتية والفنادق...
٣- التخطيط المركزي من خلال خطط خمسيه وسنوية للنشاط السياحي.

وفي حقيقة الأمر فان تراجع النموذج الاشتراكي في التنمية مع انهيار الاتحاد السوفيتي قد أدي إلى تراجع تبني النموذج الماركسي في الكتابات السياحية سواء على مستوى التطبيق والممارسة من جانب الحكومات أو حتى على مستوى النظرية والدراسات العلمية وذلك على ضوء غلبة النموذج Paradigm العلمي الخاص بإدارة الإعمال والفكر الرأسمالي في الكتابات المتعلقة بالاقتصاد السياسي للسياحة وهو نموذج يركز على الاستهلاك أكثر من تركيزه على الإنتاج. إن احد الانتقادات المقدمة للنموذج الماركسي في السياحة هي كون العاملين في السياحة في الدول النامية قد يفادوا من تطبيق الرأسمالية أكثر من الاشتراكية علاوة على إمكانية تحقيق أرباح متزايدة.

وفي مصر لم يعد لهذا النموذج وجود في ظل تبني الدولة لسياسات التحديث والرأسمالية منذ أكتوبر ١٩٧٤ والذي بدا تدريجيا إلى أن طبقته مصر منذ عام ١٩٩١ من خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي. وكذلك ظهرت أنماط إدارة أجنبية، تقوم عليها شركات أجنبية، وتمتلك هذه الفنادق جميعاً الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث). وقد دعمت تلك الفترة بعدد من التشريعات، مثل صدور قانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣، الذي أعطى مزايا للاستثمار في قطاع السياحة، فيما يختص بالإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات، وكذلك إعفاء جمركي. وقانون حوافز وضمانات الاستثمار ١٩٩٧ وقانون الاستمار الجديد في مصر.

الجزء الثالث تقديم نموذج مقترح لتفسير مشكلة السياحة من منظوري العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي

تعد نظرية التبعية هي النموذج الأكثر انتشارا في أدبيات التنمية السياحية والذي يمكن أن يفسر جانب كبير من مشكلات السياحة في الدول النامية ومنها مصر. وإذا ما أضيف إليه الحاجة إلى الاقتراض من الخارج فان هذه التبعية يمكن أن تتعمق في ظل الاشتراط بإتباع المطالبة بإتباع مسار السياسات الغربية في التحديث والمتمثلة في تعزيز التوجه نحو الرأسمالية من خلال تقليل الإنفاق وتعظيم

الإيرادات. وهي سياسات قد تكون لها آثارا سلبية داخلية يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية على قطاع السياحة، حيث أن الاضطرابات التي قد تنجم عن تطبيق هذه السياسات يمكن أن تتسبب في المزيد من التأثير السلبي على السياحة. في المقابل فان نظرة أخرى ترى أن تطبيق سياسات التحديث وبخاصة تعويم العملة يمكن أن يزيد الحركة السياحية لمصر حيث ينطبق على السياحة ما ينطبق على التجارة الخارجية من أن تقليل قيمة العملية المحلية مقابل الدولار سيزيد من الصادرات السياحية والمتمثلة هنا في تزايد الطلب السياحي على مصر. إلا انه لكي يتحقق هذا الأثر الايجابي لابد من توافر عدد من المتغيرات الوسيطة كما حددها مؤشر تنافسية السياحة والسفر أهمها المحدد الأمني وهي المحدد الذي لا تحظى فيه مصر بمراتب تنافسية. فبحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر احتلت مصر المرتبة ١٣٦ عام ٢٠١٥ في هذا المحدد واحتلت المرتبة ١٣٠ في نفس المحدد لعام ٢٠١٧(World Economic Forum, 2017).

وقد بينت الدراسة من منظور العلاقات الدولية أن السياحة يمكن أن تستغل كأداة سياسية وتوظف سلبا في العلاقات الدولية الصراعية بين الدول. ومن ثم فان إتباع سياسات المؤسسات النقدية وهي مؤسسات تسيطر عليها الدول الغربية يمكن أن يجعل حالة التبعية لا تقتصر فقط على التبعية الاقتصادية، وإنما قد تمتد إلى تبعية القرار السياسي الخارجي. الأمر الذي قد يتسبب في اتخاذ سياسات خارجية سواء ثنائية أو في المؤسسات الدولية ما من شأنه أن يتعارض مع سياسات بعض الدول الأخرى المنافسة سياحيا أو التي تعتمد عليها السياحة المصرية مما يجعلها تستخدم السياحة مرة أخرى كأداة ضغط على مصر سواء بافتعال أزمات سياسة إرهابية للسياحة أو بفرض حظر أو مقاطعة على السياحة أو بأي شكل من الأشكال السابق الإشارة إليها في التوظيف السلبي للسياحة*. والنموذج التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (٢) تصميم نموذج تفسيري مقترح لازمات السياحة من منظوري العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي

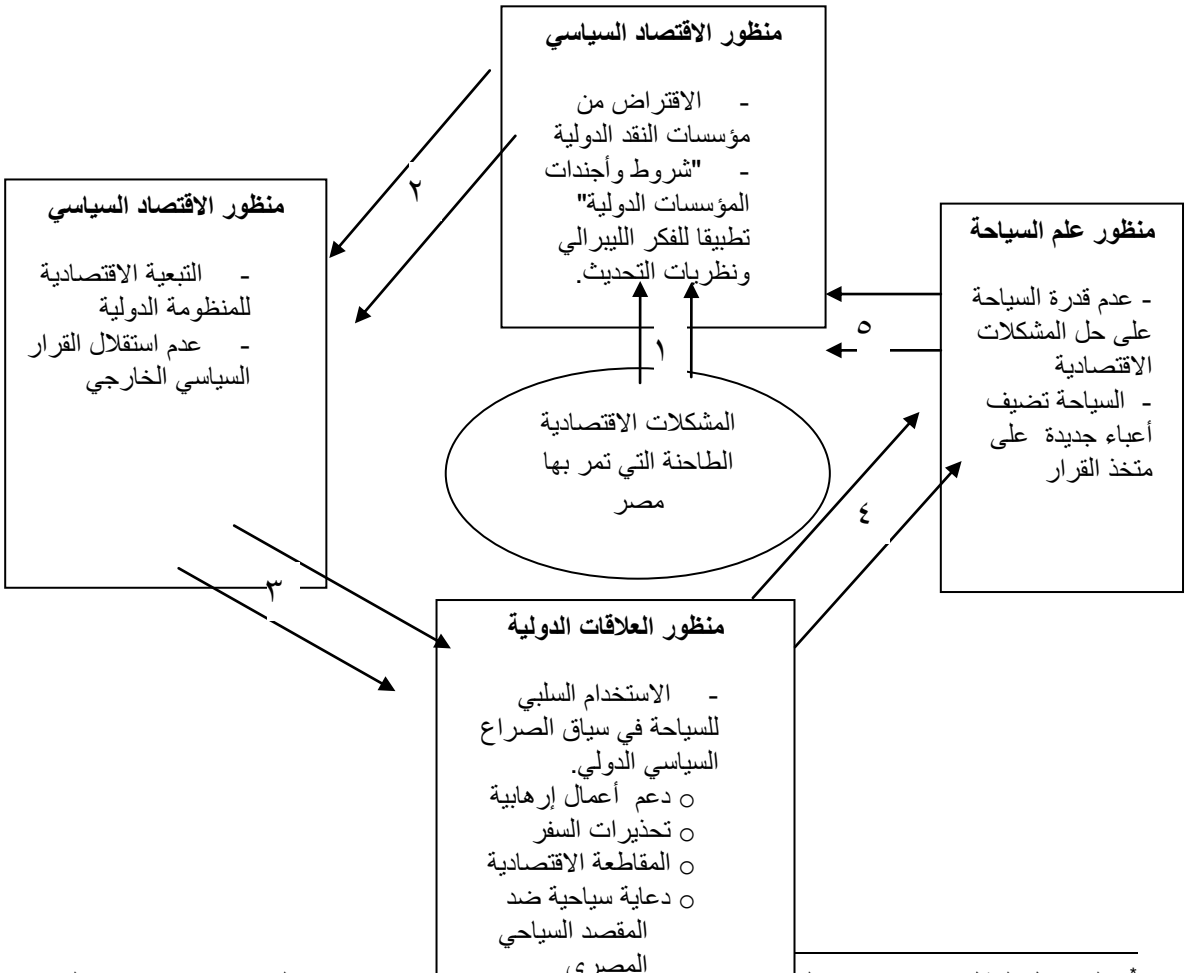

* فعلى سبيل المثال يتوقع ان تسير العلا[illegible] موقف مصر من التصويت ضدها في مجلس الامن بعد حادثة خان شيخون الى منحى سلبي يمكن على اثره ان تستخدم روسيا ورقة السياحة مرة اخرى ضد مصر.

وكما يتضح من هذا النموذج فان نقطة البدء تتمثل في وجود خلل هيكلي ومشكلات اقتصادية تزايدت بقوة منذ ٢٠١١، اضطرت الحكومات المصرية المتعاقبة إلى اللجوء لعدد من السياسات الإصلاحية أهمها اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات النقدية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هذه المؤسسات لها أجندة أو شروط من اجل الإقراض من أهمها إتباع سياسات تحديثية تتطابق مع السياسات الغربية الليبرالية (نظرية التحديث). من شأن ذلك ان ينعكس على تبعية القرار السياسي الخارجي للحكومة في ظل التحول في التوجه الأيديولوجي للحكومة وهو ما يؤثر على استقلالية القرار السياسي لها داخليا وخارجا(منظور التبعية). ينجم عن ذلك إتباع الحكومة لسياسات قد تتناقض مع دول أخرى تبنى فكر سياسي واقتصادي لهذه المؤسسات كحالة روسيا. من شان ذلك اتخاذ هذه الدول لسياسات عقابية ضد مصر بسبب سياستها الخارجية من خلال التوظيف السلبي للسياحة سواء بدعم أعمال إرهابية أو فرض حظر على السياحة على مصر من اجل إحراج موقفها اقتصاديا وسياسيا أو بعمل دعاية مضادة للسياحة المصرية(منظور العلاقات الدولية). النتيجة هي فرض مزيد من الأعباء على صانع القرار والسياسات وبخاصة السياحية مرة أخرى.

الخاتمة

أولا: النتائج:

(١) فيما يتعلق بمنظور العلاقات الدولية:

- هناك مدرسان أساسيتان للعلاقات الدولية: الواقعية والمثالية. وبينما لم تهتم الأولى بالسياحة على الأقل بشكل مباشر فان الثانية بمنظوريها تطرقت إلى السياحة مباشرة. فالتصنيف الفرعي داخل المدرسة المثالية يعد هاما من منظور السياحة. فالمنظور الليبرالي يرى أن الرأسمالية والمؤسسات الليبرالية الديمقراطية السياسية والقانونية تعد مفيدة حيث تؤدي إلى الازدهار والسلام، في حين يرى المنظور الماركسي الجديد هذه المؤسسات كأدوات استغلال من جانب مالكي أدوات الإنتاج. ومع هذا يتفق المنظوران في أمور أخرى ضمن المدرسة المثالية من حيث الطبيعة التعاونية للبشر. على الجانب الآخر تختلف المدرسة الواقعية عن المدرسة المثالية بفرعيها كونها ترى الطبيعة البشرية انانية وتسعى لمصلحتها. لذا فان اهتمام هذه المدرسة ينصب على أمور الأمن والحرب وتوازن القوي والعمل الدبلوماسي لذا فان السياحة لها مكان محدود في فكر هذه النظرية، رغم انه يمكن النظر لسياحة باعتبارها أداة هامة للدولة لتوفير عوائد تحقق تنمية اقتصادية أو توظف لدعم البنية التحتية أو تستخدم في دعم الجانب الدبلوماسي.
- بقدر ما تبارت الكتابات على إبراز دور السياحة في تحقيق التقارب بين الشعوب وتحقيق السلام، فان قليل منها تنبه إلى المنظور الآخر وهو المنظور السلبي في توظيف السياحة في الصراع الدائر في سياق العلاقات الدولية الصراعية. فالسياحة قد تستخدم من جانب أجهزة استخبارات بعض الدول كأداة لابتزاز دول معينة من اجل إتباع سياسات معينة أو لفرض توجهات ومواقف على هذه الدولة، أو من اجل ضرب اقتصاد هذه الدول السياحية في سياق الصراع السياسي الدائر وبخاصة إذا كان الأخيرة تعتمد اعتمادا شبه كليا على السياحة وهو الحال بالنسبة لمصر وما حدث لها بعد حادث الطائرة الروسية ٢٠١٥ وقيام روسيا بسحب السائحين الروسيين من مصر أو ما تقوم به العديد من الدول المصدر للسياحة من فرض تحذيرات سفر لمواطنيها للسفر إلى مصر إبان حدث سياسي أو إرهابي وهو ما قد يمثل إحراجا للنظام سياسيا واقتصاديا.

(٢) فيما يتعلق بمنظور الاقتصاد السياسي

- لم تحظى أدبيات السياحة في أدبيات نظرية التحديث والنظرية الاشتراكية بنفس القدر الذي حظيت به في نظرية التبعية. صحيح لا تحظى نظرية التحديث بأرضية نظرية في كتابات الباحثين ، إلا أن الممارسة تشهد تبنى هذا النموذج وبخاصة من جانب صناع السياسات السياحية في الدول النامية. إما النظرية الماركسية فان الاهتمام بها قد تراجع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي كان يمثل التطبيق العملي لأفكار النظرية الماركسية حتى في السياحة من حيث التخطيط المركزي والتأميم ورفض وجود المنشآت الخاصة. وأضحت المفارقة أن الأدب السياحي مهمل لنظريات التحديث رغم تطبيقها عمليا من جانب صناع القرار السياحي في الدول النامية، في حين انه اهتم بنظريات التبعية رغم عدم التنبه اليها من جانب صناع القرار السياسي والممارسين في الدول النامية.
- يركز منظور التبعية على أن السياحة تعد نموذج من نماذج تكريس التبعية بين مقصد سياحي تابع مصدر سياحي يمثل الهيمنة. ومن ثم تعد السياحة سببا في تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. وبهذا تعد السياحة أداة استغلال لشريك غير مكافئ ويسهم في تكريس تلك التبعية وهذا

الاستغلال منظمو الرحلات السياحية والمجموعات الفندقية. فالأطراف المتقدمة تستغل قدراتها التفاوضية في تقليل أرباح المقصد النامي وتوحيل جانب كبير من هذه الإرباح إلى الدول المتقدمة.

- يتوقف اعتبار السياحة عاملا من عوامل ترسيخ تبعية الدول النامية المصدرة للسياحة الى الدول المتقدمة المرسلة لها على عدة عوامل اهمها مدى تنوع الهياكل الاقتصادية وعدم الاعتماد على السياحة كمصدر وحيد وأساسي للدخل.

(٢) فيما يتعلق بتفسير أزمات السياحة من منظوري العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي:

- تفسر أزمات السياحة في مصر من هاذين المنظور وتحديدا نظرية العلاقات الدولية والتبعية والتحديث. فالمشكلات الاقتصادية التي شهدتها مصر مؤخرا دفعت متخذ القرار إلى اللجوء للمؤسسات النقدية العالمية وهو ما يجعلها في المقابل ملتزمة بشروط التحديث والتحول الرأسمالي ما يخلق حالة من التبعية لهذه المؤسسات ولأجندتها ولأجندة الدول المسطرة عليها وهو ما قد أثر على استقلالية القرار السياسي الخارجي وهو ما من شانه أن يتسبب في اتخاذ سياسات من شأنها أن تتعارض مع بعض الدول المصدرة لسياحة إلى مصر أو المتنافسة سياحيا مما قد ينجم عنه توظيف هذه الدول للسياحة واستغلالها سلبيا ضد مصر مما يزيد من مشكلات مصر الاقتصادية.
- لن تكون سياسات التحديث المفروضة من جانب مؤسسات النقد الدولية والخاصة بتعويم العملية المحلية ذات جدوى في تنشط الطلب السياحي على مصر ما لم يتم تحسين الوضع التنافسي لعدد من المحددات التي وضعها مؤشر تنافسية السياح والسفر ولا تحظى فيها مصر بمرتبة متقدمة وأهمها المحدد المتعلق بالأمن والأمان.

ثانيا: التوصيات:

- أهمية تطرق البحث السياحي إلى مزيد من الأبعاد السياسية الدولية للسياحة.
- الاهتمام بإجراء دراسة تقييميه مبدئية لتداعيات وأثار القرارات السياسية والاقتصادية الخارجية على السياحة.
- أهمية إدماج السياحة عند صناعة القرارات السياسية الخارجية المصرية.
- ضرورة إعطاء الجوانب المتعلقة بالتوظيف السلبي للسياحة في سياق العلاقات الدولية اهتماما من جانبي باحثي العلوم السياسية والسياحية
- أهمية التنسيق بين الباحثين وصناع القرار السياحي من ناحية وبين صناع القرار السياسي والقرار السياحي عند اتخاذ أية قرارات سياسات خارجية وعند اتخاذ القرارات السياحية.
- إدراك أن عدم وضع تداعيات ما هو سياسي على ما هو سياحي يمكن أن يزيد من عبء المشكلات الاقتصادية التي تواجها مصر.
- ضرورة الاهتمام بالمحددات المختلفة للتنافسية السياحية وبخاصة المحدد المتعلق بالأمن والأمان، مع ضرورة تحسين صورة المقصد السياحي المصري خارجيا.

قائمة المراجع

اولا: باللغة العربية

١. احمد محروس خضير(٢٠١٢)، المرأة في الوظيفة العامة القياديه: دراسة حالة لوظائف المرأة القياديه بوزارة السياحة، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة.
٢. الممكلة العربية السعودية، (٢٠١٤)، الهيئة العامة للسياحة والاثار، خطة العمل نحو استكمال الانجازات ٢٠١٢-٢٠١٤.
٣. جامعة المنيا(٢٠١٦)، مؤتمر مستقبل صناعة السياحة في المنطقة العربية والشرق الاوسط: التحديات والتوقعات، كلية السياحة والفنادق، اكتوبر .
٤. جمعة سعد (١٩٨٣) ، "التنمية الذاتية واستراتيجيتها" ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الأول ، دار المعارف .
٥. السيد مصطفى كامل (١٩٩٢)، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر.
٦. ـــــــ (١٩٩٣)، **محاضرات عن الدولة**، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر.
٧. صديق حسين (٢٠١١)، "الاتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية: عرض وتقويم"، **مجلة** جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الثالث و الرابع.
٨. طلال عبد المعطي مصطفى ، دراسات اقتصادية اجتماعية .التنمية بين التحديث والتبعية، على الموقع: www.albaath.news.sy/user
٩. عبد الخالق ماهر (٢٠٠١)، مبادىء السياحة.القاهرة: مجموعة النيل الدولية.

١٠.عبد المعطي عبد الباسط ، عادل الهواري(١٩٨٤) ، علم الاجتماع والتنمية: .دراسات وقضايا. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
١١.عدلى ابراهيم أمينة (٢٠٠٠)، دور السياسات المالية للدولة فى تنمية قطاع السياحة فى مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة،.
١٢.العيسوي ابراهيم (٢٠٠٣)، التنمية في عالم متغير .دراسة سفي مفهوم التنمية مؤشراتها ، القاهرة: دارالشروق.
١٣.منظمة السياحة العالمية(١٩٩٩)، المدونة العالمية لآداب السياحة: نحو سياحة مسؤولة.
١٤.موقع دوت مصر على الموقع: http://www.dotmsr.com/topic/1674
١٥.هال كولين مايكل (٢٠٠٣)، السياحة والسياسية: مدخل الى التنمية السياحية الرشيدة، ترجمة محمد فريد حجاب، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة،.
١٦.الهيتي عبد الرزاق (١٩٩٩)، الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الاجتماعية، جامعة بغداد.
١٧.وبستر اندرو (١٩٨٩) ، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة : عبد الهادى والي ،السيد الزيات ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
١٨.وولت ستيفن ، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ و زيدان زياني، على الموقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

ثانيا: باللغة الانجليزية

1. Alsayed Mustafa Kamel (2002), Politics of Development: Synopsis of The Course, Faculty of Economics and Political Science,.
2. Bianchi Raoul V., Tourism(2011), "Capitalism and Marxist Political Economy", in J. Mosedale (ed) Political Economy of Tourism: A Critical Perspective. London and New York: Routledge.
3. ———————— (2000), "Towards a New Political Economy of Global Tourism". In Tourism and Development: Concepts and Issues, ed. Sharpley, R. and Telfer, Clevedon: Channel View.
4. Britton, S. G.(1987), "Tourism In The Pacific Island States, Cnstraints And Opportunties", In S.Britton And W. C. Clarks(Esd) Ambiguous Alternative: Tourism In Small Developing Countries. Suva: University Of The South Pacific.
5. Burtner Jennifer, Quetzil Castañeda(2010)**,** "Tourism as A Force for World Peace: The Politics of Tourism, Tourism as Governmentality and the Tourism Boycott of Guatemala", The Journal of Tourism and Peace Research**,** 1(2).
6. Christian Reflection, Ramo'Gray(1982), Tourism in The Third World .New York: Many Knoll.
7. Connell, J.(1988), "Soverignty And Survival: Island Microstates" in **The** Third World, Research Monograph, No.3, University Of Sideny. Department Of Geograghy.
8. Craik, J.(1989), "The Expo Experience: The Politics Of Exposition", Ausrtalian Canadian Studies, 7(1-2).
9. D'amore Louis (2014), "Peace through Tourism: An Historical and Future Perspective", in Cordula Wohlmuther Werner Wintersteiner(eds.), International Handbook on Tourism and Peace, Centre for Peace research and Peace education of the Klagenfurt university austria in cooperation with World tourism organization (UNWTO).
10. Dankwart A. Rustow and Robert E. Ward (1964), Introduction in Ward and Rustow (Eds) Political Modernization in Japan And Turkey. Princeton
11. Edgell, Sr David L., et al(2008). Tourism Policy and Planning Yesterday, Today and Tomorrow. Oxford: Butterworth-Heinemann,

12. Elliott James (1994), Tourism: Politics and Public Sector Management . London: Routlege.
13. ————1997), Tourism: Politics and Public Sector Management: A Comparative Perspective. London: Routledge.
14. Erisman, H.M.(1983), "Tourism And Cultural Dependancy In The West India", Annals Of Tourism Research, 10, 1983.
15. Galtung Johan (1971), "A Structural Theory of Imperialism", Journal of Peace Research . Vol. 8, No. 2 .
16. Harrison David (2015), "Development Theory And Tourism In Developing Countries: What Has Theory Ever Done For Us?" Ijaps, Vol. 11, Supplement 1.
17. Henderson Joan C. (2002), "Tourism and Politics in the Korean Peninsula", The Journal of Tourism Studies, Vol. 13, No. 2, DEC.
18. Hills T.L. And Lundgren, J.(1977), "The Impact of Tourism on The Caribean: A Methodoligical Study", Annals Of Tourism Research, 4 (5),.
19. Holsti Ole R. (1985), The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory. London.
20. Huntington Samuel P. (1971), "the change to change: modernization, development, and politics", Comparative Politics, vol. 3, no.3, April.
21. Iisaac Ram (2014), "Responsible Tourism and Development in the Context of Peace-building**",** in Cord ula Wohl muther Werner Wintersteiner(eds.), International Handbook on Tourism and Peace, Centre for Peace research and Peace education of the Klagenfurt university/austria in cooperation with World tourism organization (UNWTO).
22. Mathews, H. G.(1978) , International Tourism: a social and Political analysis.Schenkman: cambridge
23. ———— 1975) , "International Tourism and Political Science Research". Annals of Tourism Research, 2(4).
24. Nash,D.(1989), "Tourism As A Form of Imperilasm" In V. Smith(Ed), Hosts And Guests: The Anthropology Of Tourism. Philadelpgia: University of Pennsylvania.
25. Odada Elizabeth, The Politics of Tourism, tourism issues and development**.** At the address: http://www.tourism-master.nl/2009/10/27/the-politics-of-tourism-2/
26. Pizam Abrham and Yoel Mansfeld(1996), "Tourism, Crime and International Security Issues**",** Tourism, Crime and International Security Issues.Chichester: John Wiley&Sons,
27. Richter linda (1983), "Tourism Politics and Political Science :A Case of Not So Benign Neglect", Annals of Tourism Research. Vol. 10.
28. Robert A. Poirier (1997), "Political Risk Analysis And Tourism", Annals of Tourtsm Research, Vol. 24, No. 3,.
29. Smith, M.(2009), "Development And Its Discontents: Ego-Tripping Without Ethics Or Idea(L)S?" In J. Tribe (Ed.) Philosophical Issues In Tourism. Channel View Publications
30. Travel and tour world, Tourism is now a tool for international politics. AT THE ADDRESS: http://www.travelandtourworld.com/news/article/tourism-is-now-a-tool-for-international-politics.
31. UNWTO(1980), Manila Declaration,.

32. Veal A. J. (2002), Leisure and Tourism Policy and Planning. New York, CABI publising.
33. Webster Craig, Stanislav H. Ivanov(2014), "Tourism as a Force for Political Stability", The International Handbook on "Tourism and Peace", Centre for Peace Research and Peace Education of the University Klagenfurt/Austria in cooperation with UNWTO.
34. World Economic Forum(2015), "Growth through Shocks, Insight Report", The Travel & Tourism Competitiveness Report
35. ———————(2017), " Paving the way for a more sustainable and inclusive future", The Travel & Tourism Competitiveness Report

Political dimensions of tourism: The perspectives of international relations and political economy in the interpretation of tourism crises in Egypt

Abstract

The study is based on the fact that despite the growing interest in politics and tourism, mutual focus has been placed on practical topics related to terrorism and violence or related to a specific situation, while neglecting other aspects of the policy affecting tourism, The theoretical aspects of some of the external political dimensions of tourism, the most important dimension of international relations and political economy.

The research in the Egyptian case reveals that many of the tourism crises are due in part to the international dimension in the exploitation of tourism as an instrument of economic pressure on Egypt, which creates a state of dependency abroad. The research problem can be shaped by the question: How can one aspect of the tourism crises in Egypt be interpreted from the cognitive perspective of political science in its international dimension: the theory of international relations and the theory of international political economy? The study concluded that the theory of dependence is the most prevalent model in the literature of tourism development, which can explain a large part of the problems of tourism in developing countries, including Egypt. If external borrowing is needed, this dependence can be further exacerbated by the requirement that the Western policy approach to modernization be pursued by strengthening the trend towards capitalism by reducing spending and maximizing revenue. Policies that may have adverse internal effects that could be counterproductive to the tourism sector, as the disruption of such policies could cause further negative impact on tourism.

From the perspective of international relations, the study has shown that tourism can be exploited as a political tool and negatively used in international inter-State relations. Thus, following the policies of monetary institutions, which are controlled by Western countries, can make the state of dependency not only limited to economic dependence but may extend to the subordination of the external political decision and the tourism decision.